مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون

مؤقت

الجلسة 9410

الثلاثاء، 5 أيلول/سبتمبر 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيد خوجة	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد نيبنزيا
	إكوادور	السيد بيريس لوس
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة شاهين
	البرازيل	السيد فرانسا دانيز
	سويسرا	السيدة بيرسفيل
	الصين	السيد جانغ جون
	غابون	السيدة كومبا بامبو
	غانا	السيد بواتنغ
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	مالطة	السيد كاميليري
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة باربرا وودوارد
	موزامبيق	السيد فرنانديز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد وود
	اليابان	السيد إيشيكاني

جدول الأعمال

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2023/630)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتُتحت الجلسة الساعة 10/05.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السفيرة ليندا توماس – غرينفيلد، الممثلة الدائمة للولايات المتحدة، على اضطلاعها بمهام رئيس المجلس في شهر آب/أغسطس 2023. وأنا على ثقة بأنني أتكلم باسم جميع أعضاء المجلس في الإعراب عن بالغ تقديرنا للسفيرة توماس – غرينفيلد وفريقها على المهارة الدبلوماسية الكبيرة التي أداروا بها أعمال المجلس في الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أُقرّ جدول الأعمال.

تنفيذ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)

أساليب عمل مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٢٣ موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة (S/2023/630)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو إلى المشاركة في هذه الجلسة ممثلي كل من الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، ألمانيا، إندونيسيا، جمهورية إيران الإسلامية، أيرلندا، إيطاليا، باكستان، البحرين، البرتغال، بنغلاديش، بولندا، تايلند، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية العربية السورية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، الدانمرك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، سيراليون، شيلي، الفلبين، فييت نام، كوبا، كوستاريكا، ليختنشتاين، مصر، المغرب، المكسيك، النرويج، النمسا، الهند، اليونان.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/630، التي تتضمن نص رسالة مؤرخة 28 آب/أغسطس 2023 موجهة إلى رئيسة مجلس الأمن من الممثل الدائم لألبانيا لدى الأمم المتحدة، يحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أدلي الآن ببيان بصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

أنا ممتن على إتاحة الفرصة لي لتقديم الإحاطة اليوم بصفتي رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في هذه المناقشة السنوية المفتوحة بشأن أساليب العمل. وتساعد المناقشات المفتوحة السنوية بشأن أساليب العمل على المشاركة بشكل جماعي في التفكير مع عموم الأعضاء بشأن أساليب العمل التي يستخدمها المجلس للوفاء بمسؤوليته الهامة عن صون السلام والأمن الدوليين. وهذا الأمر من ثوابت المجلس منذ عام 2010 بغرض تقييم تنفيذ التدابير المنصوص عليها في مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507 وفي مذكرات الرئيس المعتمدة لاحقا.

منذ عام 2017، اعتُمدت 15 مذكرة جديدة لرئيس مجلس الأمن بشأن أساليب عمل المجلس تحت رعاية الفريق العامل غير الرسمي، واعتُمدت آخر مذكرتين منها في آب/أغسطس خلال فترة رئاستي. وتضاف تلك المذكرات الـ 15 الجديدة إلى المكتسبات المعيارية المُبينة في المذكرة 507 لتعزيز كفاءة المجلس وشفافيته وفعاليته. وقد صدر العديد من المذكرات استجابة لمطالب من عموم الأعضاء في سياق هذه المناقشات وفي أماكن أخرى.

إننا نجد أنفسنا هنا اليوم أمام منعطف حرج للغاية وتكتسي مناقشة اليوم المفتوحة أهمية بالغة. وفي حين أننا تجاوزنا الآن أسوأ آثار جائحة مرض فيروس كورونا، لا تزال هناك تحديات حرجة أخرى. واستمرار الأزمات المتعددة الأوجه والنزاعات المسلحة في مختلف أنحاء العالم والآثار الضارة لتغير المناخ والإرهاب واستخدام التكنولوجيات الجديدة والناشئة لأغراض إرهابية، ليست سوى أمثلة قليلة على هذه التحديات. وإزاء تلك الخلفية، وتمشيا مع مسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، يُنتظر من مجلس الأمن أن يتصرف – وأن يقوم بذلك بكفاءة وشفافية وفعالية بالنيابة عن بقية الأعضاء.

غير أن الديناميات السياسية الصعبة في جميع أنحاء العالم، فضلا عن الانقسامات داخل المجلس، كانت لها السيادة مما حول الانقسام إلى عقبة أمام العمل، وهو ما أثر بشكل خطير على قدرة المجلس على الوفاء بمسؤولياته على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وفي عامي 2022 و 2023، كانت هذه القاعة ساحة للانقسامات القديمة والجديدة والتي أعاقت عمله المجلس فيما يتعلق ببعض أكثر مشاكل العالم إلحاحا. إن ما هو على المحك ليس سمعة المجلس فحسب، ولكن أيضا سمعة الأمم المتحدة ككل.

ومع ذلك، وعلى الرغم من كل الانتقادات، حافظ المجلس على مستوى نشاطه في العام الماضي حيث أبقى 41 بندا مدرجا في جدول أعماله قيد نظره الفعلي حتى الآن واستأنف المناقشات المفتوحة بالكامل بمستويات عالية من المشاركة واتخذ قرارات بانتظام للحفاظ على عمليات الأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم. إن عبء العمل يتزايد باستمرار ولا يمكن أن تكون المخاطر أكبر من ذلك. وفي هذا السياق، لا يمكن المبالغة في تأكيد أهمية أساليب العمل.

منذ أن توليت دوري رئيسا للفريق العامل غير الرسمي في كانون الثاني/يناير 2022، شُرفت بالبناء على الإنجازات الهامة التي حققها أسلافي في النهوض بأساليب عمل مجلس الأمن. وخلال العامين الماضيين، سعيت جاهدا إلى توجيه المناقشات في الفريق نحو جعل المجلس ليس أكثر كفاءة وفعالية في عمله وصنع قراراته فحسب، بل أيضا جعله أكثر شفافية وشمولا لوجهات نظر جميع أعضائه وعموم أعضاء الأمم المتحدة وأولئك المتأثرين بقراراته.

وأود أن أسلط الضوء على بعض الإنجازات الكبرى التي حققها الفريق العامل غير الرسمي في الأشهر الثمانية عشر الماضية.

أولا، في بداية عام 2022، اعتمد الفريق العامل غير الرسمي برنامج عمل يحدد الأولويات الرئيسية والإجراءات المخطط لها للعام المقبل، مما يسمح لجميع أعضاء المجلس بالتعليق وتقديم المقترحات. وحدث ذلك مرة أخرى في بداية عام 2023، مما جعل عمل الفريق أكثر قابلية للتنبؤ وموجها بقدر أكبر نحو تحقيق نتائج. وبالإضافة إلى ذلك، وكخطوة هامة نحو مزيد من الشفافية، اعتمد الفريق العامل غير الرسمي تقريره السنوي الأول في عام 2022 (انظر S/2022/1032)، بما يتماشى مع ممارسة بقية الهيئات الفرعية لمجلس الأمن. ويتضمن التقرير السنوي ملخصات لأنشطة الفريق العامل فضلا عن مجموعة من المؤشرات المختارة، في محاولة أولى لتتبع تنفيذ المذكرة 507 ومذكرات الرئيس المعتمدة لاحقا. وتلك المؤشرات حاسمة للحصول على نظرة عامة أفضل عن كيفية أداء المجلس والثغرات المتبقية. وفي هذا الصدد، أرحب بتعليقات وآراء الدول الأعضاء لزيادة تعزيز المؤشرات وتحديد مجالات عمل جديدة لإدراجها في التقرير السنوي للفريق لعام 2023، إن أمكن.

وكما ذكرت في البداية، اعتمد المجلس، تحت رعاية الفريق العامل غير الرسمي، مذكرتين إضافيتين من رئيس مجلس الأمن بشأن أساليب العمل. وتحدد المذكرة الأولى للرئيس (S/2023/612) إجراءات التزام دقائق الصمت وتهدف إلى ضمان إجرائها بطريقة منظمة. وهي تعكس توافق آراء جميع أعضاء المجلس على ضمان أن تدار تلك المناسبات الرسمية بسلاسة واحترام وأن تكون خالية من أي تسييس. وتؤكد المذكرة الثانية (S/2023/615) من جديد التزام المجلس ببذل كل جهد ممكن للاتفاق بشكل مؤقت على تعيين رؤساء الهيئات الفرعية للسنة التالية في موعد أقصاه 1 تشرين الأول/أكتوبر، وتتضمن تدبيرا مؤقتا للطوارئ في حالة عدم التوصل إلى اتفاق مؤقت في الوقت المحدد خلال شهر كانون الثاني/يناير.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر جميع أعضاء المجلس على التعاون الذي أبدوه في إطار الفريق العامل غير الرسمي في إنجاز هاتين الوثيقتين الختاميتين الهامتين. وخلافا لخطاب الانقسام الذي ذكرته آنفا، يثبت الفريق العامل غير الرسمي أن المشاركة المثمرة ممكنة في المجلس وأنه ينبغي دائما السعي إلى البحث عن أرضية مشتركة. والواقع أن الفريق العامل غير الرسمي أثبت أن أساليب العمل يمكن أن تساعد في تيسير عمل المجلس والحد من الاستقطاب من خلال مناقشة المواضيع التي تشكل عقبات واضحة أمام عمل المجلس وتحديد الحلول الممكنة.

فعلى سبيل المثال، أبقى الفريق العامل غير الرسمي على جدول أعماله، كبنود دائمة، تقديم تقارير منتظمة من جانب رؤساء المجلس والقائمين على صياغة القرارات في ممارسة مسؤولياتهم. وبالاستفادة من عمل الرؤساء السابقين، فإن تقديم تقارير عن أعمال كل رئاسة جعل الأعضاء الذين يتحملون تلك المسؤولية أكثر وعيا بدورهم الأساسي في تنفيذ أساليب العمل التي اتفق عليها المجلس. كما يسَّر ذلك تبادل أفضل الممارسات بين رئاسات المجلس. وبالمثل، فإن التقارير المنتظمة التي يقدمها القائمون على الصياغة عن الطريقة التي يصوغون بها القرارات تهدف إلى تعزيز مساءلتهم في القيام بذلك، وينبغي النظر في بذل جهود إضافية على هذا المسار.

وفي الأشهر الـ 18 الماضية، تناول الفريق العامل غير الرسمي العديد من المواضيع الأخرى، بما في ذلك كيفية تحسين اختيار رؤساء الهيئات الفرعية وكفالة توزيع أكثر إنصافا للعمل بين أعضاء المجلس، وحصول الأعضاء المنتخبين على الوثائق السرية للمجلس التي يسبق تاريخها فترات عضويتهم، وممارسة التقييمات الشهرية، والتعاون مع الأجهزة الرئيسية الأخرى للأمم المتحدة، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني في أعمال المجلس، ومشاركة المجتمع المدني في اجتماعات المجلس وضمان حمايته من الأعمال الانتقامية.

كما أدت المناقشات في الفريق العامل غير الرسمي إلى نتائج عملية. وفي نيسان/أبريل 2023، وعلى غرار ممارسة راسخة في الجمعية العامة، نشر المجلس قائمة محدّثة بالمتكلمين في المناقشات المفتوحة، مما سيساعد عموم الأعضاء على أن يكونوا أكثر اطلاعا وانخراطا في عمل المجلس.

وأخيرا، أود أن أسلط الضوء على أنه، بالروح الحقيقية للتعاون التي تسود الفريق العامل غير الرسمي، انضم الرئيسان السابقان للفريق، الكويت وسانت فنسنت وجزر غرينادين، وأنا شخصيا بصفتي الرئيس الحالي، إلى اليابان في التعاون من أجل الإطلاق الناجح للدليل التفاعلي لأساليب عمل المجلس. ويشكل هذا الدليل، الذي يمكن الوصول إليه بسهولة من خلال موقع مجلس الأمن على شبكة الإنترنت، دليلا عمليا لقواعد المجلس وممارساته وإجراءاته، وهو موجه إلى أعضائه وعموم أعضاء الأمم المتحدة لفهم أساليب العمل وتنفيذها على نحو أفضل. ونحن ممتنون لليابان على قيادتها لهذه المبادرة. إنها ابتكار جاء في الوقت المناسب بالنسبة للأعضاء المنتخبين الجدد، الذين سيبدأون مراقبة الإجراءات في الشهر المقبل.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أشدد على أن أساليب عمل المجلس، بدلا من أن تكون مجالا غامضا بطابع تقني بحت، أداة حاسمة لفعالية عمل المجلس وللاضطلاع بولايته. لذلك من الأهمية بمكان أن يستثمر جميع الحاضرين في القاعة بشكل جماعي في النهوض بهذه الخطة والمساهمة بشكل استباقي في تعزيزها. وعلى الرغم من أن أساليب العمل ليست في حد ذاتها حلا للنزاعات المدرجة في جدول أعمال المجلس، فإنها وسيلة لتحقيق غاية ويمكن أن تمهد الطريق نحو إيجاد الحلول. وأتطلع إلى الاستماع إلى المقترحات من عموم الأعضاء ونحن نسعى بشكل جماعي إلى تعزيز فعالية المجلس وكفاءته وشفافيته. وستساعد المقترحات المقدمة اليوم في تشكيل المناقشات المقبلة للفريق العامل غير الرسمي في غضون الأشهر المتبقية لي كرئيس، وستكون حاسمة بالنسبة للرؤساء المقبلين للنظر فيها.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات.

السيدة باربرا وودوارد (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم، سيدي الرئيس، على توليكم الرئاسة وأتمنى أن يكون شهر أيلول/سبتمبر شهراً مثمراً جدا. واسمحوا لي أيضا أن أبدأ بشكركم على دوركم كرئيس للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى وعلى قيادة فريقكم الممتازة لهذا الموضوع الهام.

في 17 كانون الثاني/يناير 1946، عقد مجلس الأمن جلسته الأولى – في تشورتش هاوس، في وستمنستر بالمملكة المتحدة (انظر S/PV.1). وخلال السنوات الـ 77 التي انقضت منذ ذلك الحين، عمل المجلس على الاضطلاع بمسؤوليته عن صون السلام

والأمن الدوليين. وبطبيعة الحال، قال داغ همرشولد ذلك على أفضل وجه: "لم تُنشأ الأمم المتحدة لتقود البشرية إلى الجنة، بل لتنقذها من الجحيم". ولا يزال المجلس، على الرغم من كل عيوبه وتصدعاته وأوجه عدم كفاءته، يؤدي دورا حيويا. وقد ظل المجلس قائما لفترة أطول بـ 51 عاما من عصبة الأمم، وساعد في منع نشوب حرب عالمية ثالثة.

وتظل رؤيتنا تتمثل في مجلس قادر على حل المشاكل من خلال المناقشة التفاعلية، وبناء توافق الآراء، وصياغة واتخاذ قرارات مسؤولة وشاملة لها تأثير حقيقي في الميدان. وتحقيق تلك الرؤية يعني التطلع إلى التهديدات المقبلة للسلام والأمن والعمل بشكل استباقي لمنع نشوب النزاعات أو منع التصعيد، مع استخدام جميع الأدوات المتاحة للمجلس. وهذا يعني معالجة القضايا بشكل مباشر، حتى عندما تكون غير مريحة للبعض. وهذا يعني الاستماع إلى خبراء حقيقيين، بما في ذلك المجتمع المدني، يمكنهم إثراء مداولاتنا. وهذا يعني أيضا تحقيق توازن بين الشفافية والسرية. وفي بعض الأحيان، يكون المجلس أكثر فعالية عندما يجري مناقشات صريحة في جلسات سرية؛ وعندما يفعل ذلك، ينبغي أن نسعى جاهدين للاتفاق على عناصر للصحافة توخيا للشفافية. وهذا يعني، وهو الأهم، أن جميع أعضاء المجلس يتحملون مسؤولية التمسك بميثاق الأمم المتحدة.

لقد انقضى 50 عاما منذ آخر مرة استخدمت فيها المملكة المتحدة حق النقض بصورة انفرادية معارضة مشروع قرار للمجلس (انظر S/PV.2902). ويسرنا أن قرار الجمعية العامة 262/76 ساعد على ضمان الشفافية والمساءلة عندما يعرقل عضو دائم العمل لصون السلام والأمن الدوليين.

وقد أظهر أحد الأعضاء الدائمين تجاهلا صارخا للميثاق من خلال غزو جارته ذات السيادة والدخول في حرب عدوانية وحشية. وفي محاولة للدفاع عما لا يمكن الدفاع عنه، ازداد استخدام روسيا للمجلس كمنبر للدعاية والتضليل. فهي تطلب دعوة مقدمي الإحاطات على أساس استعدادهم للدفاع عن العدوان الروسي أو صرف الانتباه عنه وتسمح بتسرب روايتها فيما يتعلق بمسائل هامة أخرى مدرجة في جدول أعمال المجلس. ويتعين علينا جميعا أن نحافظ على سلطة المجلس ونزاهته وشرعيته – خاصة عندما يكون كل ذلك مهددا بفعل تصرفات أحد الأعضاء الدائمين.

وسنواصل العمل معكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيس الفريق العامل غير الرسمي، وبشكل جماعي مع زملائنا حول هذه الطاولة لزيادة فعالية المجلس إلى أقصى حد والتمسك بالميثاق.

السيد وود (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): بما أن هذه أول جلسة لهذا الشهر، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم وأتمنى أن يكون شهر أيلول/سبتمبر مثمرا جدا. كما أشكركم على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

ترحب الولايات المتحدة بهذه الفرصة السنوية للاستماع إلى آراء أعضاء الأمم المتحدة بشأن جوانب أساليب عمل مجلس الأمن التي تخدم علمنا جيدا والمجالات التي يمكن تحسينها. ومن الأهمية بمكان أن يخدم عمل المجلس، الموضوعي والإجرائي على حد سواء، مصالح جميع الدول الأعضاء. ويتصرف مجلس الأمن، في اضطلاعه بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المنصوص عليه في المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة، بالنيابة عن جميع أعضاء الأمم المتحدة.

وتعرب الولايات المتحدة عن تقديرها البالغ لكم، سيدي الرئيس، على رئاستكم القديرة للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى والتي وفرت توجيها سلسا وبارعا أسفر عن نتائج ملموسة. ونود أن نهنئكم على وجه الخصوص، سيدي، على اعتماد مذكرتين للرئيس مؤخرا (S/2023/612 و S/2023/615)، من شأنهما تحسين أساليب عمل المجلس. ومما له دلالته أن المذكرة الأخيرة جاءت نتيجة عدم تمكن المجلس من التوصل إلى قرار بتوافق الآراء بشأن تعيين رؤساء الهيئات الفرعية بحلول نهاية العام الماضي. وكانت النتيجة أن جميع تلك الهيئات الهامة لم تتمكن من العمل لعدة أسابيع في كانون الثاني/يناير من هذا العام. وتفاوض الفريق العامل غير الرسمي، بقيادة الرئيس، بشأن المذكرة الرئاسية S/2023/615 واعتمدها. وتقرر تلك المذكرة أن الدولة العضو التي تتولى الرئاسة

الدورية للمجلس في كانون الثاني/يناير ستتولى رئاسة جميع الهيئات الفرعية إذا استمر المأزق في كانون الثاني/يناير. وتبين تلك الممارسة الأخيرة أنه عندما يعمل المجلس في تناغم نحو تحقيق هدف مشترك لمعالجة مسائل عملية محددة تتعلق بأساليب عمله، يمكنه أن يتخذ إجراء على وجه السرعة.

وفيما يتعلق بمهمة الصياغة، حدثت أيضا تطورات إيجابية. وعلى وجه الخصوص، حدث توسع جدير بالترحيب في ممارسة المشاركة في الصياغة انطوى على زيادة الإسهامات الإيجابية والقيمة من جانب أعضاء مجلس الأمن المنتخبين. وفي حالتنا، عملنا بالتعاون مع المكسيك خلال فترة عضويتها في المجلس، ثم بعد ذلك مع إكوادور بشأن الحالة في هايتي. ونجحنا مؤخرا، بالتعاون مع إكوادور بصفتنا شريكين في الصياغة، في اعتماد القرار 2692 (2023) بشأن هايتي بالإجماع. وقد استفادت عملية التفاوض من تعاوننا الناجح في الصياغة وأسفرت عن نتائج ممتازة. كما شاركت الولايات المتحدة مع أيرلندا في الصياغة بشأن قرار هام ومبتكر ينشئ استثناء لأغراض إنسانية على نطاق أنظمة جزاءات الأمم المتحدة (القرار 2664 (2022)). ونعمل عن كثب مع ألبانيا بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بأوكرانيا. كما يسرنا أن نشهد مشاركة الأعضاء الأفارقة في المجلس في صياغة بيان صحفي هام بشأن الحالة في النيجر. وتؤيد الولايات المتحدة المذكرات التي اعتمدها المجلس سابقا فيما يخص مهمة الصياغة، والمدونة حاليا كجزء من مذكرة الرئيس S/2017/507، ولا تزال تفضل اتباع نهج مرن إزاء مسألة تولي الصياغة. ونحن على استعداد لمواصلة المناقشات بشأن المسائل المتعلقة بالصياغة بين أعضاء المجلس ونسعى جاهدين لتحسين ممارسة تولي الصياغة في المجلس.

أود أن أدلي بتعليق أخير على ممارسة مؤسفة للاتحاد الروسي، كما ورد مؤخرا في مشروع القرار S/2023/638، بشأن نظام الجزاءات المفروضة على مالي. لقد عمل القائمان على الصياغة بجهد كبير لتيسير المفاوضات بشأن مشروع القرار على مدار شهر مع جميع أعضاء المجلس، وأوضحت المناقشات مدى عزلة روسيا في مطالبها. ووضع القائمان على الصياغة اقتراحا توفيقيا جيد الصياغة باللون الأزرق، حظي بتأييد ساحق من أعضاء المجلس. وفي اللحظة الأخيرة، ودون تشاور على الإطلاق مع أعضاء المجلس، وضع الاتحاد الروسي مشروعا منافسا باللون الأزرق (مشروع القرار (S/2023/639)). ثم استخدمت روسيا حق النقض بوقاحة ضد مشروع القرار الذي قدمه القائمان على الصياغة والذي حصل على 13 صوتا مؤيدا. ولم يحظ مشروع قرار روسيا إلا بصوت واحد مؤيد: صوت الاتحاد الروسي. وعليه، وفي تحد لأساليب عمل المجلس المعتادة، أجهزت روسيا بمفردها على نظام الجزاءات المفروضة على مالي. ونمت تصرفات روسيا عن سوء نية وعدم احترام لجميع الأعضاء الآخرين في مجلس الأمن. وعلى هذا النحو، فإن نهج روسيا إزاء أساليب العمل يقوض وحدة المجلس ونحثها على تغيير سلوكها حتى يتمكن المجلس من العمل للوفاء بولايته الهامة.

أخيرا، نود أن نعرب عن خالص تقديرنا لشعبة شؤون مجلس الأمن، بما في ذلك مديرتها، كلاوديا بانز، وجميع موظفيها. وبما أننا ترأسنا المجلس في آب/أغسطس، فقد ذكّرنا ذلك بالدور الأساسي الذي تؤديه شعبة شؤون مجلس الأمن في كفالة سير عمل المجلس بسلاسة. فالمجلس لا يمكنه أن يؤدي عمله من دون الجهود الرائعة التي تبذلها الشعبة، بدءا من الأعمال التحضيرية لتعميم الوثائق الرسمية للمجلس إلى تقديم المساعدة للرئيس قبل كل جلسة من جلسات المجلس وجميع أعمال الشعبة الأخرى غير المرئية وغير المعلنة ومن وراء الكواليس.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): بادئ ذي بدء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن وأؤكد لكم دعم فرنسا الكامل طوال شهر أيلول/سبتمبر. وأشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة وعلى عملكم بصفتكم رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

يواجه مجلس الأمن والنظام المتعدد الأطراف ككل تحديات كبرى، ولا سيما عواقب العدوان الروسي على أوكرانيا. وللاستجابة لتلك التحديات، نحتاج إلى مجلس موجه نحو العمل والنتائج. ولكي

يكون مجلس الأمن فعالا، يجب عليه أولا وقبل كل شيء أن يخضع للإصلاح لجعله أكثر سلطة وتمثيلا. وموقف فرنسا من ذلك معروف جيدا. ونؤيد ترشيح ألمانيا والبرازيل والهند واليابان كأعضاء دائمين، فضلا عن زيادة تمثيل أفريقيا، بما في ذلك بين الأعضاء الدائمين. ويمكن أن يضم المجلس الموسع ما يصل إلى 25 عضوا. وقد آن الأوان لإحراز تقدم بشأن هذه المسألة. فالمناقشات مستمرة منذ سنوات – والآن حان وقت العمل.

ثانيا، نحن بحاجة إلى تحقيق التوازن الصحيح بين العمل الدبلوماسي العلني والعمل خلف الأبواب المغلقة. إن التوازن الحالي غير صحيح. فالاجتماعات المفتوحة مفيدة لأنها تسمح بقدر أكبر من الانفتاح والشفافية. كما أن صوت المرأة يزداد حضورا، وهو ما نرحب به بالطبع. ومع ذلك، يجب أن نحرص على الحفاظ على وجود حيز كاف للمشاورات بين الممثلين الدائمين لأن تلك هي المناقشات التي تمكننا من معالجة أصعب المسائل وجها لوجه والتوصل إلى حلول توفيقية. ويجب ألا يكون هدفنا هو أن يستمر عملنا كمزيج من 15 موقفا وطنيا، بل أن نكفل أن يتمكن المجلس من العمل متحدا في اتخاذ قراراته وإجراءاته. وبالمثل، ولئن كانت الاجتماعات بصيغة آريا غير الرسمية قيمة، فإن عددها كبير جدا وغالبا ما تُستخدم بطريقة ضارة. ونحن بحاجة إلى إيجاد طريقة للتحكم في عدد هذه الاجتماعات التي تُعقد، فضلا عن كيفية إدارتها.

ثالثا، يجب أن نحسن عملنا الجماعي وأن نقترح معا حلولا ملموسة لجميع التهديدات التي تواجه السلام والأمن الدوليين التي يتعين التصدي لها. ولا تزال فرنسا تتحمل مسؤولياتها بتنسيق عمل المجلس بشأن عدد من المسائل. ونعمل على إشراك جميع أعضاء المجلس بشكل وثيق في ذلك العمل، بل ونقترح عليهم بانتظام صياغة النصوص بصورة مشتركة.

إن أفضل أساليب العمل لن تحل أبدا محل روح المسؤولية والحلول التوفيقية، التي تظل أساسية لإيجاد حلول للأزمات. بيد أن مجلس الأمن قد استُخدم في عدة مناسبات خلال الأشهر والسنوات الأخيرة كمنبر لنشر معلومات مضللة، حيث أدلى المتكلمون ببيانات طويلة للغاية لطرح مواقف محل جدال أو حتى خيالية. إن إساءة استخدام المجلس على هذا النحو تضعف سلطته بشكل خطير ويجب إنهاؤها. ووقت المجلس يجب أن يستخدم بروح من المسؤولية. فالاستراتيجيات الرامية إلى الوصول بجدول أعمال المجلس إلى درجة الإشباع تنطوي على مشاكل لأنها تعوق قدرتنا على الاستجابة. وإظهار الدليل على اتصافنا بالمسؤولية يعني أيضا تقديم الحلول التوفيقية اللازمة حتى يتمكن المجلس من التداول واتخاذ القرارات التي تخدم السلام والأمن الدوليين، على نحو ما يتطلب ميثاق الأمم المتحدة. لا يمكن لأي منا أن يأمل في تحقيق أهدافنا بصورة تامة. فالمفاوضات المتعددة الأطراف لا تسير على هذا النحو.

وبالنسبة للأعضاء الدائمين، فإن إظهار الدليل على اتصافنا بالمسؤولية يعني الاستخدام المعقول لحق النقض. لقد طرحت فرنسا بالتعاون مع المكسيك، مبادرة تقترح التعليق الطوعي والجماعي لاستخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية. وندعو جميع الدول الأعضاء، ولا سيما الأعضاء الدائمين في المجلس، إلى الانضمام إلى المبادرة، التي حظيت بالفعل بتأييد رسمي من 106 دول. واسترشادا بهدف الفعالية وروح التوافق، الذي تؤيده فرنسا على الدوام، سنواصل العمل بوصفنا عضوا مسؤولا في مجلس الأمن.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): نهنئكم، سيدي الرئيس، على بدء رئاسة بلدكم للمجلس خلال شهر أيلول/سبتمبر. ونأمل ألا تخيب أساليب عمله آمالكم – والعكس صحيح. ونشكركم على إحاطتكم وعلى قيادتكم لأعمال الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى وعلى تنظيم جلسة اليوم.

ما فتئ مجلس الأمن يناقش منذ عدة سنوات أساليب عمله في شكل مفتوح، بمشاركة طائفة واسعة من الدول الأعضاء. ونعتقد أن الاستعراض الدوري لمهام المجلس ممارسة مفيدة تمكن من تحديد المجالات التي يمكن زيادة تحسينها. إننا واثقون بأنه يمكن لمناقشة اليوم، إلى جانب التقييم الخارجي للحالة الراهنة، أن تسهم إسهاما

ملموسا في عمل الفريق وتساعد على إثرائه بأفكار جديدة. وبطبيعة الحال، على أن يكون مفهوما أن أساليب العمل نفسها وأي خطوات تتخذ لتعديلها هي من مسؤولية أعضاء المجلس وستظل كذلك.

وما فتئ الاتحاد الروسي يؤيد مناقشة مجلس الأمن الشاملة للموضوع في شكل مفتوح بمشاركة جميع الدول الأعضاء المهتمة. إننا نؤمن بالأهمية العملية للمناقشة، التي يعود تاريخها الآن إلى سنوات عديدة، بقدر ما توفر فرصة لتعزيز تنسيق مجلس الأمن مع الدول الأعضاء على نطاق أوسع. ونرحب بالنتائج التي تحققت على مر السنين، إذ أن العديد من الأفكار التي أعرب عنها في قاعة المجلس أصبحت في وقت لاحق تشكل أساس مذكرة الرئيس S/2017/507، التي تكتسي أهمية خاصة باعتبارها خلاصة وافية لممارسات عمل مجلس الأمن ويستخدمها الأعضاء غير الدائمين بنشاط كمصدر أولي مهم. في الوقت نفسه، ونظرا للطابع الحساس لمسألة أساليب عمل المجلس، نعتقد أن أي إصلاحات يجب أن تهدف إلى تحسين حقيقي لفعالية المجلس وكفاءته في الوفاء بمهامه الرئيسية المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين. إن استخدام الخطاب الشعبوي في هذا المجال، بما في ذلك في سياق الهدف الحاضر باستمرار المتمثل في زيادة مستوى الشفافية في عمل المجلس، لا يخفق في تحقيق النتائج فحسب، بل على العكس من ذلك غالبا ما يضر بالقضية.

ونحيط علما بالجهود التي يبذلها وفد ألبانيا لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن والأخذ بممارسة إعداد تقرير سنوي للفريق العامل غير الرسمي (انظر S/2022/1032). نرحب باعتماد المجلس للمذكرتين الرئاسيتين اللتين أعدتهما ألبانيا (S/2023/612 و S/2023/615) بهدف تحسين فعالية عمل مجلس الأمن، بما في ذلك عمل هيئاته الفرعية. ونرى أن الأعضاء غير الدائمين يهتمون اهتماما نشطا بالجوانب الإجرائية لعمل مجلس الأمن، الأمر الذي ينهض بلا شك بالتطوير الجماعي لأفضل ممارسات المجلس.

ومما يؤسف له أن المجلس ما برح يواجه مؤخرا مشاكل جوهرية متزايدة في أنشطته. وقد أكدنا باستمرار أن الإصلاحات الشكلية في هذا المجال ليست كافية. ويتعين علينا إجراء مناقشة جادة وشاملة. فالممارسة المتمثلة في استخدام مختلف الأعضاء للمجلس من أجل تحقيق مصالحهم الوطنية الضيقة قد اتخذت أبعادا تنطوي على تهديد. وبفضل الضغط المتعمد الذي يمارسونه، يتوسع جدول أعمال مجلس الأمن باستمرار ليشمل مسائل السياسة الداخلية وحقوق الإنسان والمناخ ومسائل أخرى، وغني عن القول إن كل ذلك يتم بأكثر الذرائع وجاهة. ومع ذلك، فإنهم يتجاهلون عمدا حقيقة أنه وفقا لميثاق الأمم المتحدة، ينبغي لمجلس الأمن ألا يعالج هذه المسائل، ناهيك عن حقيقة أنه لا يستطيع المساعدة في حلها. تثبت هذه الإجراءات مرة أخرى أن الهدف الحقيقي هو الضغط على البلدان التي تعرب عن رفضها.

وغالبا ما يتم تجاهل الأسباب الحقيقية التي أدت إلى نشوب نزاع معين أو التغاضي عنها عمدا. ونتيجة لذلك، تحظى بعض بعثات الأمم المتحدة، بما فيها عمليات حفظ السلام، بولايات غامضة ذات مهام غير ملائمة لا يمكنها ببساطة الوفاء بها. ولا يؤدي ذلك إلا إلى زيادة انعدام الثقة في حيادها وفعاليتها. ومن الأمثلة على ذلك الحالة المتعلقة بالاتفاق على ولاية بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. نرى أيضا محاولات لإلقاء المسؤولية عن الأزمات الناشئة على الآخرين، كما حدث مع نظر المجلس في مسألة أفغانستان، عندما ظل بعض أعضاء المجلس يحاولون قصر المناقشة الشاملة لها على مسألة احترام حقوق الإنسان.

ولا نزال نعتقد أنه من غير المقبول تجاهل آراء بلد يستضيف على أراضيه وحدة من وحدات الأمم المتحدة لحفظ السلام. فعلى سبيل المثال، بعثت السلطات اللبنانية مرارا وتكرارا إلى المجلس رسالة لا لبس فيها بشأن أهمية تعزيز التنسيق بين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وحكومة لبنان وجيشه، بما في ذلك من أجل كفالة حماية وسلامة موظفي الأمم المتحدة على طول الخط الأزرق. لكن القائمين على الصياغة غير الرسميين بشأن الملف اللبناني يفضلون ببساطة تجاهل وجهات نظر لبنان.

ومن الملاحظ أن زملاءنا الغربيين لديهم سياسة تغيير محور المناقشة إذا كانت المسألة المثارة لا تتوافق مع مصالحهم الوطنية

الضيقة. ومن الأمثلة الواضحة على ذلك المناقشة المتعلقة باستعراض أو رفع الجزاءات التي تؤثر على البلدان التي توقفت فيها التدابير التقييدية عن الاستجابة للحالة الراهنة. لا يخفى على أحد أن بعض الدول تستخدم نظم الجزاءات لممارسة الضغط السياسي تحت غطاء المظلة الدولية ومظلة الأمم المتحدة، وهو نهج لا يمكن وصفه بأنه بناء، بما في ذلك كفالة فعالية نظم الجزاءات. على الرغم من أن الأسباب التي من أجلها فرضت الجزاءات لم تعد ذات صلة في الواقع، لا تزال تُختلق أسباب جديدة لإبقائها سارية المفعول. ينبغي أن نشير أيضا إلى أن القائمين على الصياغة في ملفات الجزاءات غالبا ما يسترشدون بطابع تفاعلاتهم مع البلدان المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن. يشهد المجلس مرة أخرى محاولات مستمرة لتمديد القيود المفروضة على جمهورية أفريقيا الوسطى ومالي لغرض وحيد هو مواصلة الضغط الخارجي عليهما. إن الآراء السيادية لتلك البلدان المدرجة في جدول أعمال المجلس، التي أحرزت تقدما كبيرا في تحقيق استقرار الحالة على أراضيها، قد تم تجاهلها بشكل صارخ، وكذلك شواغلها المشروعة. وكنا دائما نبدي احترامنا في إجراءاتنا المتعلقة بمالي.

ونلاحظ مع الأسف الانخفاض التدريجي في قدرة المجلس على المناقشة والتفاوض البناءين. فبدلا من السعي لإيجاد حلول للمسائل المعقدة، الأمر الذي يتطلب بالفعل وقتا واستعدادا للتوصل إلى حل توفيقي، غالبا ما تختار البلدان الغربية عن عمد الطريق الأسهل، مما يؤدي إلى استخدام حق النقض أو الامتناع عن التصويت على القرارات. مرة أخرى، من الأمثلة الحديثة على ذلك الحالة المتعلقة بالجزاءات المفروضة على مالي، عندما تم ببساطة تجاهل نداءاتنا المتكررة إلى القائمين على صياغة مشروع لاتخاذ نهج بناء وإظهار بعض المنطق. ونحن بالتأكيد لسنا بحاجة إلى أن نسمع من أي شخص عن الجهود المضنية التي بذلوها للاتفاق على القرار 2690 (2023) بشأن مالي، الذي انتهى به الأمر إلى تجاهل شواغل البلد تماما. وإليكم بسرّ صغير في هذا المقام. لقد قال أحد الأعضاء الدائمين في المجلس في مشاورات مغلقة إننا مجلس الأمن، ونفعل ما نريد، وليس ما يريده البلد الذي ننظر في مسألته. أليس هذا نهجا استعماريا جديدا؟

وأود أن أشدد على شيء آخر. إن مسألة حق النقض لا تندرج في إطار أساليب عمل المجلس، بل هي حجر الزاوية في هيكل مجلس الأمن برمته وتعهد بكفالة قدرة المجلس على التوصل إلى قرارات متوازنة. غير أن ذلك لا يلغي الحاجة إلى أساليب عمل ونهج يمكن أن تساعد على التوصل إلى حل توفيقي. إن الرغبة في التفاوض وإظهار الحكمة والبراغماتية والاستماع إلى الزملاء الآخرين والاستماع إليهم في قاعة المجلس أمر ضروري.

ويسارع بعض الأعضاء الدائمين في المجلس إلى انتقاد استخدام حق النقض في حين أنهم يغفلون ببساطة عن ذكر أنهم ليسوا بحاجة إلى حق النقض لأن لديهم ثمانية أصوات مضمونة في جعبتهم، وهو ما يشكل أساسا حق نقض بحكم الأمر الواقع يجنبهم اللجوء إلى استخدامه الفعلي. ولذلك، فإنه لا توجد حاجة إلى توسيع عضوية مجلس الأمن من خلال إضافة أعضاء غربيين جدد ذوي توجه مماثل. وقد أصبح توجيه الاتهامات غيابيا والوصم والتخريب والإملاءات والتلاعب من الأساليب المفضلة لدي زملائنا الغربيين. وفيما يتعلق ببعض البنود، مثل بند أوكرانيا، ما فتئ مجلس الأمن منبرا تستخدمه الدول الغربية لإطلاق أسخف الافتراءات والإدلاء بالخطابات الدعائية. وعلاوة على ذلك، يُقدم رأي الغرب على أنه الرأي الوحيد الصحيح في المطلق. فهل يسهم هذا النهج الهدام في تحقيق وحدة الصف في المجلس؟ من غير المحتمل.

وإزاء تلك الخلفية، تزداد أهمية المهمة غير الرسمية المتمثلة في تولي الصياغة فيما يتعلق ببعض الملفات. فلا تزال ثلاثة وفود فقط تضطلع بالمسؤولية عن الصياغة فيما يتعلق بمعظم المسائل. وعلى الرغم من انتهاء إمبراطورياتهم الاستعمارية البائدة منذ أمد بعيد، فإنهم مقتنعون بفرادتهم ويعتبرون أنفسهم خبراء إقليميين ويلقون دروسا بتعال على غيرهم من الدول بل وحتى المناطق. ولا تلقى آراء البلد المضيف والجهات الإقليمية صاحبة المصلحة، التي غالبا ما تكون أكثر دراية بالحالة على أرض الواقع، بل وفي بعض الأحيان آراء ممثلي الأمانة العامة، سوى التجاهل التام.

ومن الأمثلة الهامة أيضا على إساءة استخدام دور القائمين على الصياغة إجراءات التفاوض على مشاريع قرارات مجلس الأمن. فغالبا ما يُنفذ العمل تحت ضغط زمني مصطنع لا يتيح إجراء استعراض شامل للوثائق على يد الخبراء. وبالإضافة إلى ذلك، بدأ زملاؤنا الغربيون، سعيا للحصول على نتيجة التصويت المرجوة، يحبذون أسلوب ممارسة ضغط غير مسبوق على أي بلد لا يوافق على هذا النهج باستخدام مبدأ "إن لم تكن معنا، فأنت ضدنا".

فماذا يتبقى لنا في نهاية المطاف؟ ينتهي بنا الحال أمام مزيد من الوثائق غير المكتملة التي لا تعالج الشواغل الرئيسية لأعضاء المجلس وتزود الأمانة العامة بتعليمات غير واضحة، وغالبا ما تكون غير واقعية في غاياتها وأهدافها. ولا يفضي هذا النهج إلى إيجاد حل فعال للنزاعات. والأسوأ من ذلك أنه يقوض سلطة مجلس الأمن. وقد دأبنا على الدعوة إلى توسيع دائرة القائمين غير الرسميين على الصياغة من خلال ضم الأعضاء غير الدائمين في المقام الأول. وسعيا لتحقيق تلك الغاية، نسترشد بالفرضية التي تنص عليها مذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507 بأنه يجوز لأي عضو في المجلس أن يقوم على الصياغة وأنه يجوز لأكثر من عضو واحد أن يشارك في الصياغة. ونولي اهتماما خاصا، في ذلك الصدد، لأخذ آراء الدول الأفريقية في الاعتبار. ونحن على اقتناع بأن إعادة النظر في مسألة المهمة غير الرسمية لتولي الصياغة من شأنها أن تساعد في تحسين فعالية عمل المجلس. وفي ذلك الصدد، نرحب ببدء المناقشة الجارية حول هذه المسألة في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، ونشارك فيها بنشاط. وسنواصل العمل بشكل بنَّاء مع الزملاء المهتمين للتفاوض على مشروع مذكرة بشأن المهمة غير الرسمية لتولي الصياغة.

وقد لفتنا الانتباه مرارا وتكرارا إلى التراكم في عمليات تجهيز الوثائق. فالمجلس يصدر كل عام عدة مئات من الوثائق. ومن المؤسف أن القيمة المضافة لبعضها موضع شك. كما أن الإدارة التفصيلية المفرطة لمشاريع القرارات، وهو أمر ملحوظ بانتظام، غير مفيدة. وما فتئنا نرى أن النواتج النهائية للمجلس ينبغي أن تكون موجزة وواضحة ومفهومة، والأهم من ذلك، أن تكون عملية المنحى. ولا تزال مسألة النسبة المثلى لجلسات المجلس المفتوحة إلى جلسات المجلس المغلقة موضوعا ساخنا. وقد دعت روسيا باستمرار إلى إيجاد توازن بين الاثنتين. ومع ذلك، فإننا نرى أن بعض أعضاء المجلس، الذين يدعون ظاهريا إلى التحلي بأقصى قدر من الشفافية في مناقشات المسائل الخاصة ببلدان بعينها، يستخدمونها في الواقع لأغراض دعائية بحتة، مفضلين النظر في المواضيع الحساسة والمحرجة خلف الأبواب المغلقة.

في الختام، لا يفوتني أن أذكر مسألة دعوة مقدمي الإحاطات إلى جلسات المجلس للتكلم عن مواضيع محددة، والتي أصبحت نقطة خلافية. فالمحاولات المستمرة للزملاء الغربيين لفرض رقابة على مشاركة مقدمي الإحاطات الذين لا يستوفون في رأيهم معايير غربية معينة، وهو ما يعني ببساطة أنهم غير مستعدين للسير على خطاهم ولديهم وجهة نظر بديلة لمختلف المشاكل الدولية، لا تصمد أمام التدقيق. وللأسف، لاحظنا أيضا حالات تنطوي على توجيه إهانات إلى مقدمي الإحاطات الذين يعبرون عن مواقف غير غربية وشن هجمات شخصية ضدهم. وهذه التصرفات غير مقبولة ولا تسهم في تعزيز إجراء مناقشات موضوعية ومتوازنة.

السيد جانغ جون (الصين) (*تكلم بالصينية*): أود بداية أن أهنئ ألبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن. وأتقدم بالشكر أيضا إلى الولايات المتحدة على توليها رئاسة المجلس لشهر آب/أغسطس. وفيما يتعلق ببند جدول الأعمال قيد النقاش اليوم، أود أن أشكر السفير خوجة على الإحاطة التي قدمها لنا.

يعقد مجلس الأمن منذ عام 2010 مناقشة مفتوحة سنوية ليناقش كيفية تحسين أساليب عمله، وهي ممارسة قيمة. وترحب الصين بمشاركة الدول غير الأعضاء في المجلس في هذه الجلسة اليوم. فأساليب العمل كونها انعكاسا لأساليب التفكير لم تكن قط ولن تكون أبدا مجرد أمور فنية. والعمل الذي يضطلع به مجلس الأمن سياسي إلى حد كبير، وبالتالي يتعين تناول أساليب عمله من منظور سياسي.

وفيما يتعلق بالمسائل الرئيسية المتصلة بمجلس الأمن، أود أن أدلي بالنقاط التالية.

أولا، ينبغي للمجلس أن يركز على ولايته الأساسية. فالعالم يواجه أزمات وتحديات تتشكّل بنمط سريع. ويجب على المجلس أن يضطلع بولايته، ولكنه لا يستطيع أن يتحمل الكثير من الأعباء. ومن هنا، تأتي الحاجة إلى تركيز موارده على معالجة المسائل الرئيسية التي تهدد السلام والأمن. ونحن لا نؤيد المسائل المواضيعية، التي تستهلك موارد مفرطة، أو التداخل والتكرار في الأعمال التي يضطلع بها المجلس وغيره من هيئات الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، نعارض ترويج بعض الأعضاء لمناقشة مسائل حقوق الإنسان الخاصة ببلدان بعينها في المجلس بالنظر إلى الدوافع السياسية وراء تلك الممارسة.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يكون موجها نحو تحقيق النتائج وملتزما بإيجاد حلول للمسائل العملية. فما يعقده المجلس من جلسات وما يصدره من بيانات ووثائق ليست سوى وسيلة لتحقيق غاية، وليست غاية في حد ذاتها. ولا يعني عقد جلسة أننا قد وجدنا حلا لمشكلة ما. وينطبق الشيء نفسه على عقد جلسات متعددة بشأن نفس الموضوع، والذي يتبين أحيانا أنه يأتي بنتائج عكسية. ويمكننا أن نبدأ باتخاذ خطوات صغيرة نحو تحسين كفاءة المجلس وفعاليته. وينبغي أن تكون الوثائق التي نعتمدها مفهومة وعملية. ولا ينبغي عادة السماح للقرارات بأن تتجاوز 10 صفحات. وفي الوقت الراهن، يجتمع المجلس بشأن المسألة السورية مرتين إلى ثلاث مرات شهريا يكرر فيها معظم الأعضاء مواقفهم الثابتة. وبوسعنا أن نقلل بفعالية وتيرة المداولات من خلال تبسيطها والجمع بينها. وينتج عن ممارسة إدلاء الأعضاء الأفارقة في المجلس ببيانات مشتركة توفير الوقت، فضلا عن أن ذلك يساعد في زيادة تأثيرهم. ويجدر الثناء على هذه الممارسة، ويمكن أن يقتدي أعضاء المجلس الآخرون بها.

ثالثا، فيما يتعلق بالديناميات بين أعضاء المجلس، يكمن المبدأ الأساسي للتضامن والوحدة في صميم أساليب عمل المجلس التي لا تعد ولا تحصى. وينبغي لأعضاء المجلس أن يظهروا الاحترام المتبادل وأن يتشاور كل منهم مع الآخر على قدم المساواة ويراعي كل منهم شواغل الآخر. وبدلا من الاهتمام فحسب بالتأثير على العامة والتحدث أمام الكاميرا، يتعين علينا أن نصغي إلى بعضنا بعضا وأن نعزز التفاهم ونبذل جهدا للتوصل إلى توافق في الآراء. وتؤيد الصين إجراء المزيد من المشاورات غير الرسمية، كما تؤيد تعزيز مجلس الأمن لتعاونه واتصالاته مع البلدان المعنية والممثلين الخاصين للأمين العام والدول غير الأعضاء في المجلس.

رابعا، ينبغي لمجلس الأمن أن يبرهن على شمول الجميع في عمله. ونؤيد أن يواصل المجلس دعوة مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني. ومع ذلك، فقد أبرزت التجارب الأخيرة الحاجة إلى تحسين ممارسة مراقبة الجودة فيما يتعلق بالإحاطات نفسها من أجل تقديم قيمة مضافة حقيقية. وينبغي للرئاسات أن تتحمل المسؤولية في ذلك الصدد. وكما تبدو الأمور اليوم، يساورنا القلق إزاء حقيقة أن بعض الأعضاء لا يهتمون فيما يبدو سوى بإيصال أصوات مختلفة إلى المجلس من دون النظر في كيفية التوصل إلى توافق في الآراء. ويبدو أنهم لا يهتمون إلا بالاستجابة للمسائل التي تثيرها المنظمات غير الحكومية أو الأفراد ويهملون عمدا شواغل حكومات البلدان المعنية.

خامسا، فيما يتعلق بالجزاءات، وما فتئت الصين ترى أنه ينبغي للمجلس أن يتعامل مع الجزاءات بحكمة ومسؤولية، وأن يتحكم بعناية في شدتها ونطاقها وأن يعدلها أو يرفعها لتعكس التغييرات على الأرض. ومن المؤسف أنه خلال السنوات الـ 20 الماضية أو نحو ذلك، تميل الجزاءات بمجرد فرضها إلى أن تطول ويتوسع نطاقها، مما يجعل عكسها شبه مستحيل. ولا يمكن للجزاءات أن تحل محل الدبلوماسية أو أن تكون أداة تستخدمها بلدان معينة لممارسة الضغط السياسي. إن الجزاءات التي فرضها المجلس على بلدان مثل السودان وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وغينيا – بيساو، فضلا عن الجزاءات المفروضة بموجب القرار 1988 (2011)، أصبحت بالية، وينبغي الشروع في عملية رفعها في أقرب وقت ممكن.

وبالإضافة إلى تلك النقاط، أود أن أسلط الضوء على مسألة القيام بالصياغة، وهي مسألة أصبحت مثيرة للجدل لدرجة أن إصلاحها

لا يمكن أن ينتظر أكثر من ذلك. إن القيام بالصياغة يستمد من الممارسة ولا ينظمه النظام الداخلي للمجلس. والحقيقة هي أن عددا صغيرا من الأعضاء الدائمين في المجلس ظلوا يحتكرون منذ فترة طويلة القيام بالصياغة في معظم المسائل، حيث يضع فرادى القائمين بالصياغة أحيانا مواقفهم الوطنية فوق مواقف هيئتنا الجماعية. وقد أصبح ذلك السبب الجذري للعديد من المسائل. فيجب تعديل القيام بالصياغة لضمان الإنصاف والمساواة والانفتاح. ولذلك، فإننا بحاجة إلى المزيد من الأعضاء الأفارقة الذين يعملون كقائمين بالصياغة بشأن المسائل الأفريقية. فحقيقة أن الأعضاء الأفارقة لا يمكنهم أن يكونوا قائمين بالصياغة في تلك المسائل لا يمكن تبريرها. وينبغي لنا أيضا أن نسمح للمزيد من الأعضاء غير الدائمين بالعمل كقائمين بالصياغة، إذ أنهم قادرون تماما على القيام بذلك. وفي مثال رائع، تشاورت الإمارات العربية المتحدة بصبر خلال العامين الماضيين مع جميع الأعضاء ويسرت اعتماد المجلس بتوافق الآراء للعديد من الوثائق الهامة بشأن مسألة أفغانستان.

ويجب على القائمين بالصياغة الحاليين أداء مسؤولياتهم بأمانة. وبوصف القيام بالصياغة خدمة تطوعية، فإنه مسؤولية وليس امتيازا. والعمل قائما بالصياغة يتطلب الموضوعية والحياد. وذلك يأتي مع واجب إيلاء الأولوية للحفاظ على التضامن والتوصل إلى توافق في الآراء. ونحن بحاجة، في الوقت نفسه، إلى دراسة جادة لترتيبات القيام بالصياغة وإجراء الإصلاحات المناسبة. وبالنظر إلى ماهية الوظيفة في الواقع، فإن مصطلح "القائم على الصياغة" مضلل للغاية. ففي ممارسات مجلس الأمن، يتجاوز الدور الذي يؤديه القائمون بالصياغة تدوين الملاحظات أو صياغة الوثائق. وللجمعية العامة ميسرون مشاركون لعملياتها الرئيسية. ويمكن لمجلس الأمن أن يتعلم من الجمعية العامة وأن ينظر في تعيين ثلاثة منسقين لكل بند من بنود جدول الأعمال من بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء. وينبغي أيضا إشراك رؤساء الهيئات الفرعية في هذه العملية، وهو ما سيكون دليلا حقيقيا على المسؤولية المشتركة والمشاركة. وباختصار، تستحق مسألة القيام بالصياغة اهتماما ومعاملة جادين.

إننا ندرك أن الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع للمجلس منخرط أصلا في المناقشات ذات الصلة، ونأمل أن يولي رئيساه الحالي والقادم الأولوية لإصلاح ترتيبات القيام بالصياغة والتعجيل بإدخال تحسينات جوهرية. وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن جزء لا يتجزأ من إصلاحه. وما فتئت الصين تؤيد الإصلاح المعقول والضروري للمجلس، وتولي الأولوية لزيادة تمثيل البلدان النامية والاهتمام بأصواتها، ولا سيما اتخاذ ترتيبات خاصة لتلبية احتياجات الدول الأفريقية. ونحن على استعداد للعمل مع الدول الأعضاء لإبقاء المفاوضات الحكومية الدولية الجارية في الجمعية العامة القناة الرئيسية في ذلك الصدد والسعي إلى حل شامل من خلال مشاورات صبورة وديمقراطية. والهدف النهائي للإصلاح هو أن يكون المجلس أفضل، وليس أسوأ، وأن يتحرك إلى الأمام، لا إلى الوراء، وأن يستفيد منه عموم الأعضاء، وليس مجرد عدد قليل من البلدان.

وتجدر الإشارة إلى أن استخدام حق النقض يرتبط ارتباطا وثيقا باختلال التوازن في تكوين المجلس. وينتمي العديد من أعضائه إلى نفس التجمع السياسي وكثيرا ما يستغلون قوته العددية للسيطرة على جدول أعمال المجلس والضغط من أجل التصويت بتخطي المشاورات المكثفة، التي يمكن أن تؤدي في نهاية المطاف إلى استخدام حق النقض. وإذا اكتفينا بالنظر إلى استخدام حق النقض وتجاهلنا عدم الإنصاف واللاعقلانية في تكوين المجلس وأساليب عمله، فلن نتمكن من فهم الأسباب الجذرية للمشكلة ومعالجتها بشكل صحيح.

وفي الختام، أود أن أؤكد مجددا أن الصين تقف على أهبة الاستعداد للعمل مع جميع الأطراف لاستخلاص الدروس من تجربتنا السابقة وتطوير أفكار جديدة واتخاذ إجراءات عملية لتعزيز التحسين المستمر في عمل مجلس الأمن من أجل حماية السلم والأمن الدوليين بشكل أفضل.

السيد بيريس لوس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان بالنيابة عن الأعضاء العشرة المنتخبين في مجلس الأمن.

إننا نشيد بألبانيا على تنظيم مناقشة اليوم وبالسفير فريد خوجة على إحاطته بصفته رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق

والمسائل الإجرائية الأخرى. وقد اعتمد الفريق العامل غير الرسمي، تحت قيادته، تقريره السنوي الأول وبرنامج عمله (انظر S/2022/1032) في العام الماضي، مما يسر أنشطته في تنفيذ ولايته مسترشدا بمبادئ الانفتاح والحوار والشمولية.

واعتمد الفريق العامل غير الرسمي أيضا مجموعته الأولى من المؤشرات المختارة بهدف تعزيز الوعي وتحسين تنفيذ أساليب العمل الحالية – وهو أحد الأهداف الرئيسية لمجموعة الأعضاء الـ 10 المنتخبين لجعل تنفيذ مذكرة الرئيس S/2017/507 قابلا للقياس. ونشيد برقمنة المذكرة الرئاسية 507 في الدليل التفاعلي لأساليب عمل المجلس، الذي قدمته اليابان. فالمذكرة وثيقة حية تتطلب تنقيحا مستمرا. وفي ذلك الصدد، فإن قيام الرئيس بصياغة مذكرات جديدة حسب الاقتضاء، استجابة للاحتياجات الراهنة، أمر حاسم لفعالية المجلس. وفي الوقت نفسه، من المهم بذات القدر أن يستعرض المجلس ويحدث ويبسط المذكرات التي لم تعد ذات صلة بالواقع الحالي لصالح مجلس أكثر كفاءة وفعالية.

وبوصفنا أعضاء منتخبين، فإننا نأخذ على محمل الجد المسؤوليات والالتزامات الموكلة إلينا من خلال انتخابنا من قبل الجمعية العامة. ونطمح إلى أن يرقى المجلس إلى مستوى ولايته بموجب ميثاق الأمم المتحدة ونلتزم بتحقيق ذلك وبأن يكون قادراً على التصدي للأخطار المعقدة والمترابطة التي نواجهها جماعياً والتي تهدد السلام والأمن.

هناك اعتراف واسع النطاق بالحاجة إلى تشجيع الأعضاء المنتخبين على مشاركة أكثر جدوى وفعالية في صياغة الوثائق الختامية للمجلس. إن شرعية المجلس وفعاليته يمكن أن تجنيا الكثير من زيادة شمول الجميع والشفافية في ممارسة صياغة القرارات. لقد أظهر الأعضاء العشرة المنتخبون باستمرار القيمة المضافة التي يمكن أن يجلبوها كقائمين على الصياغة وكمشاركين فيها.

وثمة حاجة إلى زيادة تحسين أساليب العمل لضمان تكافؤ الفرص لجميع أعضاء المجلس وكفالة أن يعمل جميع الأعضاء المنتخبين المهتمين بوصفهم قائمين على الصياغة أو شركاء فيها لضمان عمليات صياغة شاملة ومنصفة وحسنة التوقيت. وتحقيقاً لهذه الغاية، قدم الأعضاء العشرة المنتخبون اقتراحاً في شكل مذكرة من رئيس مجلس الأمن تشجع على اضطلاع الأعضاء المنتخبين بدور أكثر إنصافاً لهم وتسلّم بأن القيم المضافة قد تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، الخبرة والمساهمات والمنظورات الإقليمية ورئاسة الهيئات الفرعية ذات الصلة والمصالح الخاصة. ونأمل أن يتسنى اعتماد هذا الاقتراح بسرعة، لأنه يمثل وجهة نظر مشتركة وتطلعاً لأعضاء الأمم المتحدة ككل.

وسنواصل أيضاً دعم الجهود الرامية إلى تحسين أفضل ممارسات القائمين على الصياغة، جنبا إلى جنب مع تدارس الفريق العامل غير الرسمي بشكل منتظم لنواتج محددة للمجلس، وسنواصل دعم المفاوضات واعتماد مذكرة من الرئيس تهدف إلى تعزيز تلك الممارسات. ونشدد على أن من الأهمية بمكان ضمان أن تتاح لجميع أعضاء المجلس فرص كافية للمساهمة والمشاركة الكاملة والمناقشة والإسهام في المفاوضات والتأثير على قرارات مجلس الأمن. وفي هذا الصدد، ينبغي توفير وقت كافٍ، لا يقل عن 24 ساعة، للنظر في القرارات الخاضعة لإجراء الموافقة الصامتة، وينبغي تجنب إرسال المشاريع خلال عطلة نهاية الأسبوع قدر الإمكان.

ونؤكد من جديد على بيان رئيس مجلس الأمن S/PRST/2021/23 ونكرر التأكيد على أنه ينبغي للمجلس أن يعزز مشاركته مع العضوية الأوسع للأمم المتحدة والتعاون والتفاعل مع الجمعية العامة وهيئات الأمم المتحدة الأخرى، ولا سيما لجنة بناء السلام. يعني ذلك أيضاً المزيد من الفرص لجميع الدول الأعضاء التي يعمل المجلس باسمها للتفاعل مع المجلس، وفقاً للفقرة 1 من المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة.

وينبغي للمجلس أن يسعى بنشاط إلى الحصول على المشورة القيمة التي يمكن أن تقدمها لجنة بناء السلام، بما في ذلك بشأن الدبلوماسية الوقائية والتعاون مع الجهات الفاعلة المحلية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، بشأن الملفات القطرية والإقليمية والمواضيعية.

تتمتع لجنة بناء السلام بوضع فريد يمكّنها من إثراء النقاش بشأن الولايات وتقديم مشورة قيمة ووجهات نظر شاملة. وينبغي تعزيز أساليب عمل اللجنة وتحسينها. ونرحب بالتوصية ذات الصلة بذلك الواردة في الخطة الجديدة للسلام. وبالمثل، أثبتت بعثات مجلس الأمن إلى الميدان أنها أداة قيمة للمجلس لفهم وتقييم نزاعات أو حالات محددة ومنع تصعيدها.

وننيط بجميع رؤساء المجلس ونهيب بهم نشر وتنفيذ التزاماتهم المتعلقة بأساليب عملهم. ونشدد على الالتزامات المشتركة بشأن أساليب عمل الأعضاء الأفارقة الثلاثة في مجلس الأمن بوصفها تجسيداً للكيفية التي يجلب بها الأعضاء المنتخبون منظورات جديدة وأفكاراً مبتكرة. وعلاوة على ذلك، نسعى إلى تعزيز المناقشات التفاعلية خلال المشاورات، ونشيد بجهود رؤساء المجلس، بمبادرة من اليابان، لتنشيط المناقشة في المشاورات. كما نشيد بدولة الإمارات العربية المتحدة لإدراجها الترجمة الفورية بلغة الإشارة الدولية في رئاستها في حزيران/يونيه. وبالإضافة إلى ذلك، نشكر شعبة شؤون مجلس الأمن على توفير القائمة المحدّثة للمتكلمين في المناقشات المفتوحة بناء على طلب الأعضاء العشرة المنتخبين، ونثني على موزامبيق لشروعها في ممارسة تعميمها.

ويجب على المجلس أن يحقق توازناً سليماً بين الجلسات العلنية والسرية لتعزيز الشفافية والإشهار في عمله على حد سواء وتشجيع المزيد من التفاعل بين المناقشات وبناء توافق الآراء. وتحقيقاً لتلك الغاية، نؤيد الجهود الرامية إلى الاتفاق على العناصر التي سيبلغها الرئيس بعد مشاورات مغلقة.

ونقدّر الاجتماعات المعقودة بصيغة آريا بوصفها وسيلة لأعضاء المجلس للتواصل بصورة غير رسمية مع مختلف أصحاب المصلحة والعضوية الأوسع. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا يواجه بثّ قناة الأمم المتحدة التلفزيونية عبر الإنترنت للاجتماعات المعقودة بصيغة آريا اعتراضات، من حيث المبدأ والممارسة، عندما يطلب المنظمون ذلك.

ونعتقد أيضاً أنه ينبغي تعزيز شفافية المجلس وخضوعه للمساءلة فيما يتعلق بالوثائق الموجهة إليه من الدول الأعضاء. ويلزم تحسين توفير المعلومات ووثائق المجلس للأعضاء المنتخبين وإمكانية وصولهم إليها، بما في ذلك المعلومات والوثائق من السنوات السابقة.

إن مشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والمجدية في عمل المجلس تبقى من الأولويات. ونُصرّ على ضرورة إدماج منظور جنساني في جميع أساليب العمل. وتدلّ الالتزامات المشتركة بشأن المرأة والسلام والأمن التي اعتمدتها أغلبية أعضائه على إحراز تقدم هام، ونشجع على مواصلة تلك الجهود. ونشجع أيضاً مقدمي الإحاطات على إدماج تلك المسائل في إحاطاتهم.

ونؤمن إيماناً راسخاً بأن منظورات المجتمع المدني تضيف قيمة إلى مداولات المجلس وينبغي دعمها واستدامتها. ونشدد على أهمية سعي المجلس إلى التوصل لتوافق في الآراء عند دعوة متكلمين من المجتمع المدني. ويجب أن يتحمل المجلس المسؤولية عن ملاءمتهم وسلامتهم ويجب أن يدين جميع حالات الانتقام. وتحقيقاً لهذه الغاية، يُشجّع الأعضاء العشرة المنتخبون المناقشات المتعلقة بكيفية تعزيز أفضل الممارسات، ولا سيما إمكانية مناقشة المبادئ التوجيهية.

إن الجزاءات المحددة الأهداف التي يفرضها المجلس أداة هامة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. لذلك فهي ذات أهمية حاسمة لتنفيذ ولاية المجلس. ونشدد على أهمية المساءلة والشفافية في عمل الهيئات الفرعية. وينبغي أن تتماشى أساليب العمل تلك مع المعايير الدولية للإجراءات القانونية الواجبة وأن تتحسن باستمرار.

ونؤمن إيماناً قوياً بضرورة تعزيز عدالة إجراءات جزاءات الأمم المتحدة ووضوحها، وبالتالي زيادة فعالية نظم الجزاءات لديها. وينبغي أن يكون إدراج الأفراد والكيانات في القوائم وشطبهم منها في إطار نظم جزاءات الأمم المتحدة أمراً موضوعياً وقائماً على الأدلة. وننوه بمساهمة مكتب أمين المظالم في لجنة مجلس الأمن العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات، في توفير

آلية استعراض مستقلة لطلبات الرفع من القائمة في نظام الجزاءات المفروضة على تنظيمي داعش والقاعدة بموجب القرار 1267، ونشدد على ضرورة مواصلة جهوده لتحسين عمله. ويكرر الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن الإعراب عن اقتناعهم بأن إنشاء وتحسين آليات استعراض مستقلة سيعززان سيادة القانون في نظم جزاءات الأمم المتحدة، مع مراعاة السياق الفريد للجزاءات.

ويمكن لأفرقة الخبراء أن تقدم تقارير قيمة عن تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة والتهرب منها والالتفاف عليها. وينبغي للمجلس أن يعمل على كفالة أن تتاح لأفرقة الخبراء إمكانية الوصول الكامل إلى تحقيقاتها الهامة وألا تخضع لقيود في أداء ولايتها.

ومع تطور النزاعات، يجب أن تتطور استجاباتنا الجماعية كذلك. وينبغي للمجلس أن يأخذ في الحسبان فعالية الجزاءات خلال المراحل المتطورة للنزاعات. وينبغي له أيضا أن يكفل ألا تترتب عن الجزاءات عواقب إنسانية ضارة بالسكان المدنيين أو تؤثر سلبا على الأنشطة الإنسانية التي تضطلع بها المنظمات الإنسانية. ونرحب باتخاذ القرار 2664 (2022)، الذي أدخل إعفاءات لأسباب إنسانية شاملة على نظم جزاءات الأمم المتحدة، ونشدد على ضرورة تنفيذه على الصعيد الوطني. وينبغي أن يستمر تطبيق الأحكام الواردة في الفقرة 1 من القرار 2664 (2022) على نظام الجزاءات.

ونلاحظ أهمية دور لجان الجزاءات في التنفيذ الفعال للقرار 2664 (2022) لمساعدة الدول على فهم تنفيذ القرار ورصده.

وفيما يتعلق بتعيين الممثلين الخاصين للأمين العام، نشدد على الحاجة إلى إجراء مشاورات أكثر شفافية مع كل عضو من الأعضاء العشرة المنتخبين في المجلس، كل على حدة، من أجل تيسير الوقت الكافي للنظر فيه على النحو الواجب.

ويشدد الأعضاء العشرة المنتخبون على الحاجة الماسة والملحة إلى إصلاح شامل لمجلس الأمن لكي يجسد الحقائق المعاصرة. وبينما يحتاج المجلس إلى أن يكون أكثر فعالية وتمثيلا وشرعية وشفافية وخضوعا للمساءلة وديمقراطية، فإنه لا يزال يفتقر إلى تكوين تمثيلي حقيقي.

إن تحسين أساليب عمل المجلس شرط مسبق لجعل المجلس أكثر فعالية. وأساليب العمل أيضا مشكلة في عملية المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح المجلس. ونرحب بالرسائل التي وجهها هذا العام الرئيسان المشاركان لتلك العملية إلى رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى التابع لمجلس الأمن وتوصيات الجمعية إلى المجلس، بما في ذلك بشأن المسائل المتعلقة بأساليب عمله، ولا سيما تلك الواردة في قرارات الجمعية المتعلقة بتنشيط أعمالها.

ومنذ آخر مناقشة بشأن أساليب العمل (انظر S/PV.9079)، لم يتمكن المجلس من اتخاذ أربعة قرارات بسبب استخدام حق النقض. إن استخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه يمكن أن يمنع المجلس من التصرف بشأن مسائل حيوية. ويدعو الأعضاء العشرة المنتخبون إلى ضبط النفس في استخدام حق النقض، لا سيما في الإجراءات الرامية إلى منع الفظائع الجماعية. ويدعو الأعضاء العشرة أيضا إلى تقييد الأشكال الأخرى من حق النقض في الهيئات الفرعية، ويحثون على الانفتاح على الحلول التوفيقية، لا سيما في الحالات التي قد تعرقل فيها الاعتراضات غير الضرورية عمل الهيئات أو أفرقة أو مجموعات الخبراء والعمليات ذات الصلة.

ومن الأمور المشجعة جدا اعتماد الفريق العامل غير الرسمي مؤخرا مذكرتين للرئيس بشأن دقيقة الصمت وتوزيع رؤساء الهيئات الفرعية. وإجراء الطوارئ الذي اتخذه الرئيس ينبغي ألا يفسر أبدا على أنه يعني أن لدينا الوقت حتى نهاية كانون الثاني/يناير. بل على العكس من ذلك، ينبغي أن نبذل قصارى جهدنا للتوصل إلى اتفاق مؤقت على تعيين رؤساء العام المقبل بحلول 1 تشرين الأول/أكتوبر، على أبعد تقدير. ونأسف بشدة لأن عدم التعيينات أدى إلى تأخير كبير في عمل الهيئات الفرعية. ويؤدي التفاوض المطول إلى صعوبات لا لزوم لها للأعضاء الجدد، الذين يجب أن يعدوا أنفسهم للمسؤوليات التي يضطلعون بها.

والأهم من ذلك هو أننا نعتقد أنه ينبغي إيلاء الاحترام الواجب لأي مقترحات يوافق عليها الأعضاء المنتخبون. ونشدد على أهمية

إكمال العملية في الوقت المحدد. ونشدد على دور الأعضاء العشرة في توزيع الرؤساء لعام 2023.

ونكرر الرسالة التي عممتها إكوادور نيابة عن الأعضاء العشرة في 27 كانون الثاني/يناير 2023 (S/2023/68)، والتي تؤيد بالإجماع اليابان كرئيس للفريق العامل غير الرسمي لعام 2024.

وفي الختام، يتكلم الأعضاء العشرة المنتخبون في مجلس الأمن بصوت واحد ليؤكدوا من جديد التزامنا بالوفاء بالمسؤوليات التي أناطها بنا أعضاء الأمم المتحدة من خلال انتخابنا – للعمل معا من أجل مجلس أكثر شفافية وشمولا وتمثيلا وأكثر فعالية، بغية الإسهام في السلام والأمن الدوليين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أود تذكير جميع المتكلمين بألا تزيد مدة بياناتهم على ثلاث دقائق حتى يتسنى للمجلس إنجاز عمله بسرعة.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوبا.

السيد بينالفيس بورتال (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): يجب إصلاح مجلس الأمن لكي يفي بفعالية بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. فالجلسات السرية لا تزال سائدة. ولا تتضمن التقارير السنوية عن أعمال المجلس سوى معلومات مختصرة وصفية، والقرارات التي لا تعالج شواغل الدول غير الأعضاء في المجلس هي المهيمنة، وغالبا ما تُتخذ إجراءات قسرية بشأن مشاريع القرارات التي لا تزال هناك خلافات كبيرة بشأن مضمونها ونطاقها.

إن عدم وجود تقارير خاصة عن التدابير الرامية لصون السلام والأمن الدوليين، وفقا لما تقتضيه المادتان 15 و 24 من ميثاق الأمم المتحدة، هو عيب آخر يتعين التغلب عليه. ويتزايد ميل مجلس الأمن إلى معالجة المسائل الخارجة عن ولايته، ولا سيما تلك التي تقع ضمن اختصاص الجمعية العامة.

ونؤكد مجددا دعمنا لإجراء إصلاح شامل ودقيق لمجلس الأمن، بما في ذلك أساليب عمله، لجعله هيئة شفافة وديمقراطية وتمثيلية. وينبغي كفالة شفافية المشاورات غير الرسمية وإصدار محاضر للمشاورات غير الرسمية للهيئة.

وينبغي أن تكون الجلسات السرية غير الرسمية هي الاستثناء وليس القاعدة. وينبغي أن تكون التقارير السنوية لمجلس الأمن شاملة وتحليلية. وينبغي لمجلس الأمن أن يتقيد بولايته، دون التعدي على وظائف هيئات الأمم المتحدة الأخرى أو توسيع نطاق تعريف السلام والأمن الدوليين، على حساب أدوار ومسؤوليات الجمعية العامة.

ومن الضروري اعتماد النظام الداخلي للمجلس وإنهاء الطابع المؤقت الذي اتسمت به قواعده منذ إنشاء هذه الهيئة.

وفيما يتعلق بالآلية المعمول بها منذ عام 2022 بشأن تفسير حق النقض في الجمعية العامة، يجب أن تؤخذ في الاعتبار الشواغل المشروعة التي أعربت عنها مختلف البلدان، بما فيها بلدنا. ويجب أن نكفل المشاركة الحقيقية في مجلس الأمن وإضفاء الطابع الديمقراطي على عمله. وينبغي توسيع المجلس في فئتي عضويته بهدف تصحيح التمثيل غير الكافي للبلدان النامية. ولا بد من إلغاء حق النقض، وإذا ما أُضيفت أي مقاعد دائمة جديدة قبل حدوث ذلك، ينبغي أن يتمتع أولئك الأعضاء بنفس الامتيازات والحقوق التي يتمتع بها الأعضاء الدائمون الحاليون، بما في ذلك حق النقض.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية كوريا.

السيد تشو (جمهورية كوريا) (*تكلم بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أبدأ بالإشادة بجهودكم الدؤوبة، سيدي الرئيس، في تنظيم هذه المناقشة السنوية الهامة. وقد قدم الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى تقريره السنوي الأول على الإطلاق (انظر S/2022/1032) وأنشأ في العام الماضي آلية رصد لتتبع تنفيذ مذكرة الرئيس S/2017/507، وهو ما أضفى مزيدا من الشفافية على أساليب عمل مجلس الأمن. وأود أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد باعتماد مذكرتين رئاسيتين (S/2023/612 و S/2023/615) تحت رئاستكم للفريق العامل غير الرسمي، سيدي الرئيس، مما يجسد قيادتكم الممتازة للفريق.

كما لوحظ على النحو الواجب في المذكرة المفاهيمية (S/2023/630، المرفق)، فإن الهدف من هذه المناقشة المفتوحة هو

تصور أساليب عمل تُمكن المجلس من الوفاء بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وواجب المجلس في التصدي لهذه المسؤوليات والتحديات الجيوسياسية الراهنة يفرض عليه أن يكون أكثر أهمية من أي وقت مضى، ولكن عبء عمله المتزايد باستمرار يعوق ذلك الدور الحيوي. وفي ظل تلك الخلفية، يتعين على المجلس أن يركز على الاستجابة للتهديدات الأكثر إلحاحا. وأود أن أشدد بإيجاز على ثلاث نقاط في ذلك الصدد.

أولا، يجب على المجلس أن يتخذ تدابير لضمان عدم ممارسة حق النقض بطريقة تتناقض مع قراراته السابقة، التي عادة ما تكون نتيجة لمفاوضات مكثفة ودقيقة تهدف إلى التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين. وضمان تنفيذها المتسق والفعال واجب أساسي يجب على المجلس أن يضطلع به إذا أراد الوفاء بمسؤولياته الأساسية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وكان استخدام حق النقض في أيار/مايو 2022، الذي أدى إلى عقد أول مناقشة رسمية في تاريخ الجمعية العامة في إطار البند المعنون "استخدام حق النقض" (انظر A/77/PV.68)، مثالا واضحا على حق النقض المتناقض ذاتيا. وقبل حوالي خمس سنوات، قرر المجلس بالإجماع اتخاذ تدابير محددة في حالة قيام جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق المزيد من القذائف التسيارية العابرة للقارات. ومع ذلك، في وقت لاحق، عندما أطلقت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالفعل قذيفة أخرى من هذا النوع، رفض بعض الأعضاء الدائمين اتخاذ أي إجراء في المجلس ومارسوا حق النقض. وهذا تناقض ذاتي بكل ما تحمله الكلمة من معنى حيث أنهم نفس الأعضاء الذين وافقوا على اتخاذ المجلس مزيدا من الإجراءات في مثل هذه الحالة. ويحث وفد بلدي الأعضاء الدائمين على الامتناع عن استخدام حق النقض في مثل هذه الحالات بغية الحفاظ على ثقة الناس في قدرة المجلس على الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية. وتود كوريا أيضا أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد دعمها لمبادرات مثل مبادرة فرنسا والمكسيك التي تدعو إلى الامتناع عن استخدام حق النقض في ظروف معينة.

ثانيا، ينبغي للقائمين على الصياغة أن يتعاملوا مع الدول غير الأعضاء المعنية في المجلس بطريقة أكثر منهجية. وعلى صعيد الممارسة العملية، يُسمح أيضا للدول غير الأعضاء المدعوة إلى المشاركة في مناقشات المجلس وفقا للمادة 37 بتقديم مقترحات ومشاريع قرارات واقتراح تعديلات. وذلك يساعد المجلس بطريقتين. فمُدخلات الدول غير الأعضاء يمكن أن تساعد المجلس في تكوين صورة أوضح للحالة الراهنة، كما أن إسهامها يمكن أن يمنع المجلس من التصرف عن غير قصد ضد مصالحهم المشروعة. وأعتقد أن القائمين على الصياغة يمكنهم أيضا الاستفادة من هذه المزايا من خلال السماح للدول غير الأعضاء بالمشاركة بمجرد أن يبدأوا في صياغة الوثائق. ومن شأن تشجيع القائمين على الصياغة على إجراء مشاورات من البداية مع الدول غير الأعضاء التي يُحتمل أن تتأثر المساعدة في جعل عمل المجلس أكثر فعالية وكفاءة.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يعتمد أساليب عمل شاملة للجميع بغية تعزيز كفاءته وفعاليته. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك تعزيز الدور الاستشاري للجنة بناء السلام لدى المجلس، مصحوبا بمشاورات واسعة النطاق مع مختلف الشركاء، بما في ذلك المنظمات الإقليمية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن يكفل مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية ومجدية في أعماله. وفي هذا الصدد، ينبغي للمجلس أن يواصل جهوده لتيسير المناقشات بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وتنفيذها.

ليس من السهل أبدا الحفاظ على فعالية وكفاءة المجلس مع الحفاظ على أساليب عمل تتسم بالشفافية وتشمل الجميع. وينبغي بذل جهود لتحقيق توازن بين الأمرين. ونحن بحاجة إلى تبسيط برنامج عمل المجلس والتركيز على المسائل الأكثر إلحاحا، من ناحية، وتشجيع الاتصال مع عموم أعضاء الأمم المتحدة، من ناحية أخرى. ولا يزال وفد بلدي يلتزم بالمشاركة النشطة في عمل الفريق العامل غير الرسمي بصفته عضوا قادما في المجلس، ويتطلع إلى العمل مع الأعضاء قريبا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النمسا.

السيد بريترهوفر (النمسا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للتكلم في المناقشة السنوية المفتوحة اليوم بشأن أساليب عمل مجلس الأمن.

نؤيد البيانين اللذين سيدلي بهما ممثل النرويج، باسم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وممثل أيرلندا، باسم مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف.

ما فتئت النمسا، بوصفها مؤيدا قويا لتعددية الأطراف وعضوا في مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، تدعو إلى جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وشمولا وخضوعا للمساءلة. ونسترشد بالاعتقاد بأنه ينبغي للمجلس أن يجسد على نحو أفضل حقائق القرن الحادي والعشرين بغية التصدي للتحديات الراهنة ومعالجة الطابع المترابط للسلام والأمن والاعتراف بالصلة بين المناخ والأمن والفقر وحقوق الإنسان والتنمية والسلام. ولذلك، أود أن أتطرق إلى بعض النقاط بصفتي الوطنية.

أولا وقبل كل شيء، تتوقف مصداقية الأمم المتحدة بأسرها على وجود مجلس أمن فعال وقائم بوظائفه ويمكنه الوفاء بولايته لصون السلام والأمن. ولذلك، نود أن نرحب بجهودكم، سيدي الرئيس، بصفتكم رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، لتعزيز أساليب عمل المجلس. ونود بصفة خاصة أن نشكركم على الاجتماع الذي عُقد بينكم وبين الممثلين الدائمين للكويت وبلدي، النمسا، بصفتهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن خلال الدورة السابعة والسبعين.

وخلال اجتماعات المفاوضات الحكومية الدولية، كثيرا ما تثير الوفود مسائل لا تتعلق فحسب بأساليب عمل المجلس بعد إصلاحه وتوسيعه في المستقبل، بل أيضا بمسائل تتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس بهيكله الحالي. وتشمل تلك المسائل قضايا تتعلق باستعراض النظام الحالي لتولي مهمة الصياغة وتعزيز الفرص المتاحة لغير الأعضاء في مجلس الأمن للمشاركة والإسهام في أعمال المجلس وزيادة التفاعل بين مجلس الأمن والأجهزة الفرعية للجمعية العامة، بما فيها لجنة بناء السلام. وفي 27 نيسان/أبريل، وبغية توجيه انتباه الرئيس الحالي للفريق العامل غير الرسمي إلى المسائل التي نوقشت في المفاوضات الحكومية الدولية، أرسل إليكم الممثلان الدائمان للنمسا والكويت، بصفتهما الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية، رسالة، سيدي الرئيس، توجز المسائل الرئيسية التي أثارتها الوفود. ونأمل أن تكون الرسالة قد أسهمت إسهاما كبيرا في مناقشات الفريق العامل غير الرسمي وأن تؤخذ في الاعتبار في مداولات تلك الهيئة في المستقبل. ونأمل أيضا أن يستمر هذا التبادل للآراء في المستقبل.

ثانيا، ما فتئت النمسا تدعو إلى أن يعمل مجلس أمن استنادا إلى إدراكه لحقيقة أنه يستمد شرعيته من عموم أعضاء الأمم المتحدة.

وسواء انتخب أعضاء المجلس أو تم تكليفهم بصفة دائمة بموجب ميثاق الأمم المتحدة، فإنهم يتحملون مسؤولياتهم بالنيابة عن جميع الدول الأعضاء. وجميع الأعضاء حول الطاولة يعملون في المجلس من أجلنا جميعا.

ويستتبع ذلك الإقرار الالتزام بالاضطلاع بعمل المجلس بطريقة شاملة وشفافة. وإلى جانب النقاط الهامة العديدة الواردة في بيان مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية الذي سيدلى به لاحقا، أود التشديد على أن النمسا تدعو إلى إجراء مشاورات أكثر اتساقا مع الدول الأعضاء المتضررة، مثل البلدان المعنية ودول الجوار الإقليمية، فضلا عن الدول المساهمة بقوات وبأفراد شرطة.

وبالإضافة إلى ذلك، ثمة لحظة هامة للتواصل مع عموم أعضاء الأمم المتحدة تتمثل أيضا في الجلسات الختامية الشهرية للرئاسات. وبغية جعلها أكثر شمولا وتفاعلا، نشجع الرئاسات على تنظيمها بصيغة أسلوب توليدو، بينما ندعو أعضاء المجلس الآخرين إلى المشاركة مع عموم الأعضاء إلى جانب الرئاسة المنتهية ولايتها. وبالإضافة إلى ذلك، نشجع الرئاسات على الإعلان باستمرار عن تلك الجلسات وتوجيه الدعوات إلى جميع الدول الأعضاء.

وأخيرا، من الصعب المبالغة مهما قلنا في التأكيد على دور مجلس الأمن في الدفاع عن سيادة القانون وأسبقية القانون الدولي على الأعمال الانفرادية والتمسك بهما. ولدينا اقتناع راسخ بأنه يتعين على المجلس، عند اضطلاعه بولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين، أن ينهض للدفاع عن الميثاق ودعم الامتثال للقانون الدولي. وقد يبدو ذلك بديهيا بالنظر إلى الولاية الواضحة للمجلس؛ ومع ذلك، فقد شهدنا خلال

العام ونصف العام الماضيين كيف عجز المجلس عن التصرف في مواجهة انتهاك صارخ للميثاق من جانب أحد أعضائه الدائمين.

ولذلك، نؤيد التصدي لاستخدام حق النقض، لا سيما عندما يستخدم لوقف اتخاذ إجراء ضد عضو ينتهك الميثاق. ونرحب بالأثر الإيجابي لمبادرة حق النقض على عمل المجلس ونشجع بلدانا إضافية على دعم مدونة قواعد السلوك الخاصة بقانون مكافحة الفساد. وعلاوة على ذلك، ندعو أعضاء المجلس إلى استكشاف فرص التنفيذ المتسق والكامل لأحكام الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة، من حيث صلتها بالامتناع الإلزامي لأعضاء المجلس عن التصويت عندما يكونون أطرافا في نزاع ما.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة النرويج.

السيدة براتيستد (النرويج) (*تكلمت بالإنكليزية*): نشيد بألبانيا على عقد مناقشة اليوم الهامة وعلى عملها بوصفها رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ويسرني أن أدلي بهذا البيان نيابة عن أعضاء مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية البالغ عددهم 27 عضوا.

تشجع مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وفعالية وشمولا، ونود أن نطرح بعض الاقتراحات الملموسة المتعلقة بثلاثة مواضيع – تقارير مجلس الأمن، وجهوده لتعزيز الشفافية، والتزامه بالشمول.

أولا، فيما يتعلق بتقديم التقارير، تعتقد المجموعة أنه ينبغي للمجلس أن يكفل إنجاز جميع رئاسات مجلس الأمن في الوقت المناسب للتقييمات الشهرية. وبما أن ذلك يجري بصفة وطنية، فإن التقييمات يمكن أن تكون أكثر تحليلا ولا تتطلب إجماعا بين أعضاء المجلس. ونرحب بأن يستند تقديم التقرير السنوي للمجلس إلى التقييمات الشهرية. ونشجع على تقديم تقرير أكثر تحليلا وعلى التنفيذ الكامل من جانب المجلس لمذكراته الرئاسية المتفق عليها، بما في ذلك إجراء تبادل غير رسمي تفاعلي للآراء مع عموم أعضاء الأمم المتحدة أثناء الصياغة.

ونشير أيضا إلى موقف المجموعة بشأن إضافة فصل مخصص لحق النقض في التقرير السنوي (انظر S/2022/1032)، حيث يمكن إظهار التقارير الخاصة بشكل بارز. ونشجع هذه الإضافة في تقرير عام 2023. ونرحب باستمرار إصدار المجلس للتقارير الخاصة، تماشيا مع قرار الجمعية العامة 262/76، ونتوقع أن يستمر ذلك. ونرحب كذلك بالخطوات التي اتخذها الرئيس الحالي للجمعية العامة لإحالة موجزات مناقشات الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي للمجلس والاجتماعات الخاصة بمبادرة حق النقض، وهي ممارسة نأمل أن تستمر وأن تتعزز إذا نظر المجلس على النحو الواجب في تلك الموجزات واتخذ إجراء بشأن توصياتها.

أخيرا، فيما يتعلق بتقديم التقارير، تدعم المجموعة التقارير الشفهية والحوار مع عموم الأعضاء، بما في ذلك من خلال جلسات ختامية شهرية. ونؤيد الممارسة الثابتة المتمثلة في قيام رؤساء المجالس بإصدار دعوات رسمية ونشر إعلانات الاجتماعات في يومية الأمم المتحدة وبشأن برنامج عمل المجلس. وفي حين أن تلك المسائل قد تبدو ذات طابع إداري أو تقني إلى حد ما، فإنها عناصر هامة لمساءلة المجلس أمام عموم أعضاء الأمم المتحدة والجمهور، ونطلب تنفيذها على نحو متسق.

ثانيا، تدعم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية البد بمجموعة من التحسينات لضمان قدر أكبر من الشفافية من جانب المجلس. ونؤيد التعميم المبكر والواسع النطاق لقوائم محدّثة بالمتكلمين، في موعد لا يتجاوز اليوم السابق للمناقشات المفتوحة. وبالمثل، نرحب باستخدام الرئاسات لبرامج العمل الرقمية والتوزيع العام للالتزامات الشهرية المتعلقة بأساليب العمل. ونود أيضا أن نرى إدراج مزيد من التفاصيل بشأن برنامج عمل المجلس، بما في ذلك جميع الجلسات المتوقعة، والجلسات الختامية، والاجتماعات بصيغة آريا، والحوارات التفاعلية غير الرسمية.

وعلاوة على ذلك، نشدد على أن التوزيع المبكر للمذكرات المفاهيمية للمناقشات المفتوحة يساعد على تعزيز فهم أفضل لمناقشات المجلس والمشاركة فيها. ونشيد بنشر الدليل التفاعلي لأساليب عمل مجلس الأمن مؤخرا. وتؤيد المجموعة أيضا العودة إلى الممارسة

السابقة المتفق عليها، التي لم تُنفذ بعد، والتي بموجبها يتم تقاسم جميع مشاريع قرارات مجلس الأمن مع عموم الأعضاء بمجرد وضعها باللون الأزرق وقبل اعتمادها.

ونشدد على أنه ينبغي للمجلس أن يلتزم بالعودة إلى الممارسة التي كانت معتادة في السابق، والتي توقفت خلال جائحة مرض فيروس كورونا، والمتمثلة في الاتفاق على العناصر الصحفية من المشاورات المغلقة. وهذا هو الحد الأدنى من الشفافية الذي نتوقعه من جلسات المجلس المغلقة. ونعتقد أن تلك التحسينات الهامة والملموسة ستضفي مزيدا من الشفافية على عمل مجلس الأمن والثقة فيه.

ثالثا، فيما يتعلق بمسألة إدماج أعضاء المجلس مع عموم الأعضاء ومقدمي الإحاطات للمجلس، نود الإشارة إلى التوصيات الهامة التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن في خطته الجديدة للسلام، وخاصة بشأن الحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على إجراءاته. ولا يسعنا إلا أن نتفق تماما مع توصياته الثلاث بأن يكفل المجلس، أولا، زيادة تقاسم الأعباء أو تولي الصياغة بين جميع أعضاء المجلس، حيث تود المجموعة أن تشهد تحول مشاركة القائمين على الصياغة لتصبح هي القاعدة في جميع الملفات؛ وثانيا، إجراء مشاورات منتظمة مع البلدان المتضررة، مثل البلدان المضيفة أو البلدان المساهمة بقوات والبلدان المساهمة بأفراد شرطة؛ وثالثا، تشجيع مساءلة الأعضاء الدائمين بقدر أكبر عن استخدام حق النقض. وفي هذا الصدد، ستضيف مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية التنفيذ المتسق أيضا للفقرة 3 من المادة 27، تماشيا مع أهداف ميثاق الأمم المتحدة ومقصده.

ونؤيد أيضا التوصيات التي قدمها الأمين العام بشأن الارتقاء بعمل لجنة بناء السلام، ليس فقط لزيادة إدماجها في عمل المجلس، بما في ذلك ربما في البعثات الميدانية، ولكن أيضا لكي يطلب المجلس مشورتها ويستفيد منها على نحو أفضل. ولزيادة تحسين الإدماج في عمل المجلس، نحث أيضا على اتباع نهج أكثر اتساقا وأوسع نطاقا لقبول طلبات المادة 37 في جميع أشكال الجلسات المعمول بها، ونشجع على اتباع نهج موحد لتحديد أولويات البيانات الجماعية وتشجيعها في المناقشات المفتوحة، الأمر الذي نعتقد أنه سيحسن الكفاءة.

وعلاوة على ذلك، نرحب بالجهود المبذولة من خلال التزامات المرأة والسلام والأمن لضمان زيادة عدد وتنوع الإحاطات التي يقدمها المجتمع المدني، ولا سيما مشاركتها الآمنة وزيادة اهتمامها بمسألة الأعمال الانتقامية المثيرة للقلق العميق.

وفيما يتعلق بإيجاز عن التوزيع السنوي لرؤساء الهيئات الفرعية للمجلس، لا يسعنا إلا أن نشير إلى تدهور وفاء المجلس بالمواعيد النهائية المحددة لتلك العملية. ويجب على المجلس أن يتصرف على نحو أفضل. فالتأخر في التوزيع يؤدي إلى إلحاق ضرر كبير بالأعضاء المنتخبين الجدد، مما يؤثر على قدرتهم على الاندماج بشكل بالكامل والعمل بنشاط في تشكيل عمل المجلس.

في الختام، نود التأكيد أن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية لا تزال تؤيد بثبات إضفاء طابع الشفافية والفعالية والكفاءة والشمول على مجلس الأمن. ونقدر هذه الفرصة للتفاعل مع المجلس اليوم وسنواصل القيام بذلك. ونرحب بأن الفريق العامل غير الرسمي، تحت قيادتكم، سيدي الرئيس، يواصل العمل على إعداد مذكرات رئاسية جديدة. ونأمل أن تؤخذ التوصيات التي قدمها اليوم عموم أعضاء الأمم المتحدة في الاعتبار في ذلك العمل، كما نشدد على أهمية الجهود المستمرة التي يبذلها جميع أعضاء المجلس لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه بالفعل.

وبما أن المجلس يواجه ضغوطا متزايدة باستمرار على عمله، من الضروري التأكد من أنه يحظى بثقة عموم الأعضاء، وبالطبع بلايين البشر الذين يعمل بالنيابة عنهم. ولا توجد إشارة للدلالة على ذلك أفضل من تنفيذه لالتزاماته بأمانة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الدانمرك.

السيدة لاسن (الدانمرك) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن دول الشمال الأوروبي ودول البلطيق – إستونيا وآيسلندا والسويد وفنلندا ولاتفيا وليتوانيا والنرويج وبلدي، الدانمرك.

أود أولا أن أشيد بألبانيا على الدعوة إلى عقد هذه المناقشة السنوية وعلى جهودها بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. وكما أظهرت أحداث العام المنقضي، فإن من الأهمية بمكان أن يتواصل مجلس الأمن مع جميع الدول الأعضاء بشأن كيفية تنفيذ ولايته وزيادة شفافيته وفعاليتها وجعله أكثر شمولا للجميع. ويشكل تواصله مؤخرا مع الرئيسين المشاركين لعملية المفاوضات الحكومية الدولية خطوة صغيرة في ذلك الاتجاه. وأساليب عمل المجلس والاستمرار في ابتكارها هما اللذان يمكنان المجلس من القيام بوظيفته. ولكننا رأينا أيضا أنه يمكن استخدامها لشل حركته بشأن مسائل مهمة تتعلق بالسلام والأمن الدوليين. وبغية تحسين أداء المجلس وتعزيز أساليب عمله في هذه المرحلة، تود دول الشمال الأوروبي ودول البلطيق أن تسلط الضوء على ثلاثة مجالات ذات أولوية تتطلب اهتمامنا الجماعي.

أولا، تظل الفرص المتاحة لعموم الأعضاء للمشاركة بصورة مجدية في أعمال المجلس أمرا أساسيا لكفالة أن يتمكن المجلس من الاستفادة من وجهات نظرهم ومعارفهم وقدراتهم، تماشيا مع المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة. وفي ذلك الصدد، يمكن للجنة بناء السلام أن تقدم مشورة قيمة ومنظورات شاملة دعما لعمل المجلس. وبالإضافة إلى تقديم المشورة الخطية، ينبغي دعوة رؤسائها إلى تقديم إحاطات إلى المجلس كلما أمكن ذلك، وهناك مجال للمجلس للاستفادة بشكل أفضل من تلك المشورة. ونحث أيضا على اتباع نهج أكثر شمولا بشأن قبول الطلبات وفقا للمادة 37. ونرحب بجلسات الاختتام الشهرية التفاعلية والمنتظمة التي تعقدها الرئاسات في بداية نهاية كل رئاسة. ونرحب أيضا بالجهود الرامية إلى إشراك المزيد من مقدمات الإحاطات من المجتمع المدني. ويكتسي الاهتمام المستمر بكفالة مشاركتهن الآمنة ومسألة الأعمال الانتقامية المثيرة للقلق بشدة أهمية حاسمة لتحقيق هذه الغاية.

ثانيا، يواصل الأعضاء المنتخبون تقديم ابتكارات قيّمة جدا إلى المجلس. فقدرتهم على المشاركة الفعالة في أعمال المجلس بصورة مجدية أمر لا غنى عنه، ونشيد بأيرلندا والإمارات العربية المتحدة على نشرهما مؤخرا الدليل التفاعلي لأساليب عمل المجلس لتوجيه أعضائه المنتخبين. وفي ذلك الصدد، نؤيد التوصيات المهمة التي قدمها الأمين العام إلى مجلس الأمن في خطته الجديدة للسلام، وخاصة فيما يتعلق بالحاجة إلى إضفاء الطابع الديمقراطي على إجراءات المجلس. ويشمل ذلك زيادة تقاسم الأعباء بين أعضاء المجلس من حيث القيام بالصياغة وإجراء مشاورات منتظمة مع البلدان المتأثرة بقرارات المجلس، مثل البلدان المضيفة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، وتشجيع مساءلة الأعضاء الدائمين بقدر أكبر عن استخدامهم لحق النقض.

ثالثا، فيما يتعلق بحق النقض، ترى دول الشمال الأوروبي ودول البلطيق ضرورة أن يقترن استخدام حق النقض بالشفافية والمساءلة. وينبغي أن يمتنع الأعضاء الدائمون عن استخدامه في حالات الفظائع الجماعية، بما في ذلك جريمة العدوان. وقد استحدثت الجمعية العامة آلية مهمة للمساءلة باعتمادها لمبادرة حق النقض من خلال قرارها 262/76 ونشجع اعتماد التقارير الخاصة الصادرة رسميا لكفالة إدراجها على النحو المناسب في التقرير السنوي للمجلس. وفي المستقبل، نود أيضا أن نرى المجلس ينفذ باستمرار الفقرة 3 من المادة 27، تماشيا مع الأهداف العامة للميثاق، ولا سيما الفقرة 4 من المادة 2. ونرحب أيضا بإدراج فصل مخصص لحق النقض في التقرير السنوي للمجلس.

في الختام، نشجع أعضاء المجلس على مواصلة الابتكار والتواصل من خلال الفريق العامل لجعل المجلس أكثر شفافية وشمولا للجميع وخضوعا للمساءلة وبالتالي أكثر فعالية، كما نريد أن نرى أساليب عمله تُنفذ باتساق. ونأمل أيضا أن تؤخذ التوصيات التي قدمها اليوم عموم أعضاء الأمم المتحدة في الاعتبار في عمل المجلس مستقبلا من خلال تكييف أساليب عمله وتحسينها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل شيلي.

السيد رويدياس بيريس (شيلي) (*تكلم بالإسبانية*): تشكر شيلي ألبانيا على الدعوة إلى عقد مناقشة اليوم المفتوحة. لقد أحطنا علما

بالبيانات والإحاطات التي استمعنا إليها اليوم ونتمنى لألبانيا كل النجاح خلال رئاستها لمجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر.

تؤيد شيلي البيانين اللذين أدلى بهما اليوم ممثلا النرويج، بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، وأيرلندا، بالنيابة عن مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف.

نود أن نكرر التأكيد على أهمية تعزيز الشفافية في عملية صنع القرار في مجلس الأمن والمساءلة عن قراراته. ونشيد بالمجلس لتوصله إلى توافق في الآراء بشأن مسألتين تتعلقان بأساليب العمل في الشهر الماضي، وهما كفالة الالتزام المنظم بدقيقة صمت واستمرار عمل لجان الجزاءات. ونحن على يقين من أن ذلك سيسهم في تحسين وتعزيز المناقشات المنظمة.

ونعتقد أن التقدم المحرز في إصلاح مجلس الأمن لتحقيق قدر أكبر من الشمولية في صنع قراراته وعمله وتوسيع نطاق عضويته قد أصبح حتما أهم من أي وقت مضى وذلك لكفالة سلطة وفعالية النظام العالمي المتعدد الأطراف، وخاصة لضمان الثقة فيه، بعد أن أصبح ضعيفا ومحاصرا. ونحث الجميع على أن يضعوا في اعتبارهم الحاجة الملحة لإظهار إرادة سياسية أكبر لتحقيق إصلاح مجلس الأمن في ضوء الحالة العالمية الراهنة. وإذ نتسلح بتلك الإرادة السياسية والوعي بأوجه القصور الحالية في مجلس الأمن، يجب أن نجعل المجلس أكثر ديمقراطية وتمثيلا، بينما نصحح أوجه التفاوت وعدم الكفاءة التي تؤثر على عمله. ونشدد على أهمية مشاركة ممثلي المجتمع المدني في تقديم الإحاطات إلى مجلس الأمن لأنهم يقدمون لنا معلومات إضافية استنادا إلى تجاربهم في الميدان، وفي ذلك الصدد نشجع أيضا على زيادة مشاركة المرأة.

يضطلع مجلس الأمن بدور رئيسي وتكتيكي في توفير قدر أكبر من الأمن للأفراد المدنيين والنظاميين أثناء تنفيذ ولاياته، ولهذا السبب يجب تزويده بمعلومات دقيقة وفي الوقت المناسب حتى يتمكن من التصرف بسرعة. وترى شيلي أن الدفاع عن تعددية الأطراف وتعزيزها سيظل أولوية يؤدي فيها إصلاح مجلس الأمن دورا أساسيا ليس في إضفاء الشرعية على القرارات المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين فحسب، بما في ذلك في مؤتمر القمة المقبل المعني بالمستقبل، ولكن أيضا في قدرة المنظمة على الوصول إلى الميدان في الوقت المناسب والوفاء بمهمتها الرئيسية – حماية المدنيين والمتضررين بشكل غير متناسب من النزاعات والتهديدات الناشئة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفينيا.

السيد مالوفره (سلوفينيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أولا أن أشكر ألبانيا على إتاحة الفرصة لعموم الأعضاء لتقييم التطورات المتعلقة بأساليب عمل مجلس الأمن خلال العام المنقضي.

وتؤيد سلوفينيا البيان الذي أدلى به في وقت سابق ممثل النرويج بالنيابة عن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وبالإضافة إلى ذلك، نود أن ندلي ببعض الملاحظات من منظورنا الوطني.

تشيد سلوفينيا بقرار ألبانيا، بصفتها رئيسة الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الأخذ بالممارسة المتبعة في الهيئات الفرعية الأخرى التابعة لمجلس الأمن بإصدار تقرير سنوي عن أنشطة الفريق العامل، كما فعلت لأول مرة في العام الماضي (انظر S/2022/1032). وفي حين أن نتائج مناقشات الفريق العامل قد نُشرت في مذكرتي الرئيس (S/2023/612 و S/2023/615)، فإن إعداد تقرير سنوي يتضمن نظرة ثاقبة إضافية لمداولاته خطوة جديرة بالترحيب نحو تحقيق مزيد من الشفافية في عمل المجلس. ونرحب أيضا بالمرفق الثاني للتقرير وما يتضمنه من مؤشرات تتعلق بتنفيذ المذكرة الرئاسية S/2017/507، ونأمل في إمكانية اعتماد مؤشرات إضافية عند الاقتضاء. وعلاوة على ذلك، نشكر ألبانيا واليابان على إصدار الدليل التفاعلي لأساليب عمل المجلس، الذي سيجعل عملنا أسهل بكثير وييسر الوصول إلى المذكرة الرئاسية 507. أود الآن أن أتناول ثلاث نقاط أخرى.

تتطلب التحديات العالمية أن نعمل معا وأن نسعى للتوصل إلى حلول جماعية ومستدامة. وفي سياق المداولات بشأن تلك الحلول، من الضروري مواصلة الحوار مع الدول والمناطق المعنية، الأمر الذي من

شأنه أن يمكننا من التوصل إلى قرار مستنير تماما بشأن هذه المسألة. ولا نحتاج دائما إلى الاتفاق، ولكن يجب أن نستمع دائما إلى بعضنا بعضا. ويتعلق ذلك بمسألة المناقشات المفتوحة. ففي معظم الحالات، تكون هذه هي الفرصة الوحيدة المتاحة لعموم الأعضاء لإبلاغ مجلس الأمن بمواقفهم مباشرة، مما يؤدي إلى زيادة عدد المتكلمين وبالتالي عقد جلسات أطول. ونتفق مع المذكرة الرئاسية 507 على ضرورة تركيز هذه المناقشات بغية جعلها أنجع. ويمكن القيام بذلك بتحديد أهداف المناقشات على نحو صريح بما يكفل أن يوفر لنا تدارس مواقف عموم الأعضاء بشأن المسائل الراهنة بعض التوجيه لاعتبارات المجلس في المستقبل ويهيئ سياقا أوسع نطاقا فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن.

وتحقيقا لتلك الغاية، نود أن نرى ورقات مفاهيمية توفر أسئلة توجيهية محددة قدر الإمكان، والأهم من ذلك أن تُصدر قبل المناقشة في الوقت المناسب. ونؤيد أيضا العودة إلى ممارسة إيفاد بعثات من المجلس إلى الميدان.

ولئن كان بمقدور التكنولوجيات الجديدة أن تيسر تدفق المعلومات وتسرعها، وينبغي استخدامها بانتظام، فإنها لا يمكن أن تكون بديلا حقيقا للزيارات الميدانية وتكوين الانطباعات والاطلاع على التجارب بشكل مباشر.

ونرى، بوصفنا عضوا جديدا في مجلس الأمن، أن الالتزامات المواضيعية المشتركة بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن تشكّل خطوة مهمة نحو تعميم تلك الخطة في عمل مجلس الأمن. وتعتزم سلوفينيا الانضمام إلى تلك المبادرة بمجرد أن نشغل مقعدنا هنا في المجلس.

وفي الختام، نقدر التقدم المحرز تحت قيادة ألبانيا، كما نرحب بالاتفاق على مذكرتين إضافيتين – بشأن السير المنظم لدقائق الصمت (S/2023/612) واستمرار عمل الهيئات الفرعية (S/2023/615). ونتطلع إلى المشاركة في عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في العامين المقبلين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيطاليا.

السيد مساري (إيطاليا) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم هذه المناقشة الهامة حول أساليب عمل مجلس الأمن. إن تمتع مجلس الأمن بمزيد من الشفافية والفعالية ضرورة مطلقة لاستعادة ثقة الرأي العام في قدرة الأمم المتحدة في مجال السلم والأمن الدوليين. ويتجلى هذا الطرح في التطورات الأخيرة، في ظل عرقلة استخدام حق النقض لعمليات مهمة، ومن ثم، فإن مناقشة اليوم المفتوحة مناقشة حسنة التوقيت وضرورية أكثر من أي وقت مضى. ونشيد أيضا بمساعيكم، سيدي، بصفتكم رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى.

تتناول المذكرة المنقحة للرئيس S/2017/507 طلب تعزيز شفافية المجلس وشموله للجميع وتفاعله مع بقية أعضاء الأمم المتحدة. وقد أنجز الكثير في ذلك الصدد حتى الآن، ولكن يمكننا أن نتفق جميعا على أنه لا يزال هناك مجالا لإجراء مزيد من التحسينات. ونحن مقتنعون بأنه ينبغي للأعضاء الدائمين وغير الدائمين أن يعملوا، داخل المجلس، على قدم المساواة قدر الإمكان، باستثناء استخدام حق النقض الذي يتوخاه حاليا ميثاق الأمم المتحدة. وبصورة أعم، ينبغي السماح للأعضاء الـ 10 المنتخبين في المجلس بالاضطلاع بدور أكبر في عمل مجلس الأمن. وينبغي أن تُوزع الواجبات على أعضاء المجلس على نحو أكثر إنصافا وتوازنا عندما يتعلق الأمر برئاسة الهيئات الفرعية والقيام على الصياغة والمشاركة فيها، بما في ذلك على الأعضاء الأفارقة فيما يتعلق بالمسائل الأفريقية.

وعلاوة على ذلك، من الضروري أن يُستمع إلى آراء ومصالح الدول الأعضاء المتأثرة أو المعنية بأي مسألة مدرجة في جدول أعمال المجلس وأخذها في الاعتبار بينما يضطلع المجلس بعمله. ولا بد من زيادة التعاون بين مجلس الأمن ولجنة بناء السلام، ونتطلع إلى أن نرى المجلس يطلب بانتظام مشورة اللجنة المحددة والاستراتيجية والهادفة وأن يتداول بشأنها ويستفيد منها.

ونؤيد بقوة ممارسة دعوة مقدمي الإحاطات من المجتمع المدني إلى جلسات المجلس وكفالة مشاركة المرأة بقدر كاف وزيادة الشمول

الجنساني والمساواة بين الجنسين بغية السماح لأعضاء المجلس بسماع مختلف الأصوات والآراء قبل التداول. ومن المخيب للآمال أن عددا أقل من المعتاد من النساء قد دعين إلى تقديم إحاطات إلى المجلس في عام 2023. ونشيد بالرئاسة الألبانية لاهتمامها بالخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن وما تبديه من تفان في النهوض بها، فضلا عن التزامها بإشراك مزيد من ممثلات المجتمع المدني في جلسات الإحاطة المقررة خلال شهر أيلول/سبتمبر الحالي.

ونرى أنه من المهم أن تُعقد جلسات علنية لمجلس الأمن كلما أمكن ذلك، مع إبقاء الجلسات السرية والمشاورات غير الرسمية عند الحد الأدنى، على النحو المتوخى في الأصل، وهو أن تكون استثناء. ونقدر أيضا تنظيم الرئاسة الألبانية ثلاث مناقشات مفتوحة، وهو ما سيسمح لغير الأعضاء في مجلس الأمن بالتعبير عن آرائهم بشأن المسائل التي تشغلهم.

ويشكّل تحسين أساليب العمل جزءا أيضا من المناقشة الأوسع نطاقا للإصلاح الشامل والفعال لمجلس الأمن، الذي ينبغي أن يهدف إلى جعل المجلس هيئة أكثر شفافية وكفاءة وخضوعا للمساءلة – وفي رأينا – أكثر ديمقراطية. ويجب أن يكون المجلس أكثر شمولا أيضا، لا سيما فيما يتعلق بأفريقيا وجنوب الكرة الأرضية.

وفي ذلك الصدد، وإذ نراعي أن المفاوضات الحكومية الدولية تتولى مسألة إصلاح مجلس الأمن، نرحب بشدة، بغية تشجيع إجراء مناقشة أكثر اتساما بالطابع العملي الملموس في ذلك الإطار، بالفكرة التي طرحها الرئيسان المشاركان للمفاوضات الحكومية الدولية خلال الدورة السابعة والسبعين للجمعية العامة ونؤيدها. فقد طلبا في 27 نيسان/أبريل في رسالة موجهة إلى رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى عقد اجتماعات سنوية بين رئيس الفريق العامل غير الرسمي والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية. ويمكن لتبادل الآراء هذا أن يساعد في تحديد السبل التي يمكن بها للعمليتين أن تكمل إحداهما الأخرى لصالح تحسين أساليب عمل مجلس الأمن، سواء في الوقت الحالي أو بمجرد إصلاحه.

ومن الصعب أن نتكلم عن أساليب العمل دون أن نفكر في الوقت نفسه في الأسباب الجذرية وراء تقاعس المجلس، التي ترتبط ارتباطا مباشرا ووثيقا باستخدام حق النقض، بغض النظر عما إذا كان يُستخدم بالفعل أو يُهدد باستخدامه فحسب. ويشكّل استخدام حق النقض في المجلس على مر السنين، بما في ذلك مؤخرا، تأكيدا إضافيا لأثره المُشل الذي يكبل قدرة المجلس على التصرف. ولذلك تدعم إيطاليا جميع المبادرات الرامية إلى ضبط النفس فيما يتعلق بممارسة حق النقض، من قبيل المبادرة الفرنسية – المكسيكية ومدونة قواعد السلوك التي وضعتها مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية. وقد شاركت إيطاليا أيضا في تقديم قرار الجمعية العامة المبتكر 262/76 وللسبب ذاته أيضا لا نؤيد توسيع مجلس الأمن في فئة الأعضاء الدائمين، لأن ذلك من شأنه أن يولد سلطات إضافية تخول ممارسة حق النقض ومزيدا من التمييز بين الأعضاء الدائمين وغير الدائمين.

وأخيرا، سترحب إيطاليا، سعيا لتعزيز فعالية المجلس، بالسعي إلى التطبيق السليم لأحكام الفقرة 3 من المادة 27 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تنص على أنه ينبغي لأي عضو في المجلس يكون طرفا في نزاع ما – بما في ذلك الأعضاء الدائمون – أن يمتنع عن التصويت على القرارات المتصلة بذلك النزاع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مصر.

السيد محمود (مصر): أتقدم لكم، سيدي الرئيس، بالتهنئة على رئاسة ألبانيا لمجلس الأمن للشهر الجاري؛ وأرحب بقيادتكم للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، كما أرحب بالإحاطة القيمة التي قدمتموها اليوم في هذا الشأن؛ وأثمن الحرص على دأبكم على طرح هذا الموضوع للنقاش بصورة مستمرة بين مجلس الأمن والعضوية العامة، وهو ما يعدُّ في حد ذاته تطبيقا عمليا لتحسين أساليب عمل المجلس.

ترحب مصر بمذكرة رئيس مجلس الأمن S/2017/507 وغيرها من المقترحات التي يمكن أن تسهم في تطوير أعمال المجلس وتعزيز فعاليته. وفي هذا السياق، تطرح مصر النقاط والمقترحات التالية لتحسين أساليب عمل مجلس الأمن والهيئات الفرعية التابعة له.

أولا، يجب تكثيف إحاطات المجلس الدورية للعضوية العامة والاستماع إلى آرائها في صياغة برنامج عمل مجلس الأمن، كما يجب عرض الأنشطة والزيارات التي يقوم بها المجلس، فضلا عن قيام رؤساء الهيئات الفرعية واللجان التابعة كذلك بتقديم إحاطات دورية للعضوية العامة.

ثانيا، لا بد من زيادة وتيرة الجلسات المفتوحة بكافة أشكالها ومسمياتها، سواء لمجلس الأمن أو للهيئات الفرعية ولجان الجزاءات. وينبغي هنا التذكير بأن مجلس الأمن يمثل العضوية العامة ويعمل بالنيابة عنها، وبالتالي فإن جلساته وأعماله، كقاعدة عامة، يجب ألا تُحجب عنها.

ثالثا، سعيا لضمان انخراط حقيقي وجاد بين المجلس والعضوية العامة، ينبغي موافاة العضوية العامة بالقرارات والبيانات الرئاسية المطروحة أمام مجلس الأمن وتطورات المشاورات حولها، مع إتاحة الفرصة للعضوية العامة لموافاة الدول أعضاء مجلس الأمن بآرائها ومقترحاتها بالنسبة لتلك المشروعات.

وهنا أود الإشارة تحديدا إلى مسألة تولي الصياغة. ومع ترحيبنا بتوسيع نطاق الدول الأعضاء غير الدائمين المشاركين في تولي صياغة مشاريع القرارات والبيانات المختلفة، فإننا نؤكِّدُ مرة أخرى ضرورة تطبيق ذلك على كافة الموضوعات المطروحة أمام المجلس لضمان ألا يتحول تولي المسؤولية عن الصياغة إلى حق حصري لعدد محدود من الأعضاء الدائمين وفقا لمصالحهم دون الالتفات إلى رؤى وأولويات الدول الأخرى، خاصة تلك التي تؤدي أدوارا هامة ومؤثرة في الموضوعات محل النظر، أو تلك التي تتأثر بها بشكل مباشر.

رابعا، هنالك حاجة إلى مزيد من التنسيق بين مجلس الأمن وكل من دول الجوار والمنظمات الإقليمية ذات الصلة بالنزاعات التي يتناولها المجلس، خاصة الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. فمن غير المتُصور أن يتخذ المجلس قراراته بشأن موضوعات بعينها بمعزل عن الآليات الإقليمية التي تتولى متابعة هذه الموضوعات، والتي تمتلك بطبيعة الحال خبرات متراكمة يتيح الاستفادة منها لمجلس الأمن اتخاذ قرارات أكثر اتساقا مع الواقع على الأرض.

خامسا، من الضروري أن يُعزز التشاور بين مجلس الأمن والدول المساهمة بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام، وذلك على النحو الوارد في الفقرة رقم 91 من المذكرة القيمة S/2017/507 التي أشرنا إليها.

سادسا، قيام الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن، خاصة لجان الجزاءات وأفرقة الخبراء ذات الصلة، بالتشاور مع الدول المعنية في مرحلة إعداد التقارير التي تتناول تلك الدول.

ختاماً، أود التأكيد على أن المقترحات السابقة ليست جديدة، وأن تنفيذها هي وغيرها من المقترحات القيمة التي استمعنا إليها، يظل رهنا بتوافر الإرادة السياسية الحقيقية لذلك وبرسوخ القناعة بأن جعل مجلس الأمن أكثر شفافية وشمولا في عمله سيعزز من قدرته على الاضطلاع بالمهام المُوكلة إليه ويدعم قدرته على الاستجابة للتحديات التي يواجهها العالم اليوم، وأن غياب ذلك سيؤدي إلى زعزعة ثقة العضوية العامة في قدرات المجلس وفي أهميته وفي مصداقيته في المنظومة الدولية بأسرها.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إندونيسيا.

السيد ناصر (إندونيسيا) (*تكلم بالإنكليزية*): أهنئ ألبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة.

قبل ساعات فقط، افتتح الرئيس جوكو ويدودو رسميا مؤتمر القمة الثالث والأربعين لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في جاكرتا. وتحدث عن كيف أن رابطة أمم جنوب شرق آسيا سفينة كبيرة مسؤولة عن ملايين الأشخاص الذين يبحرون معا وكيف يجب على قادة الرابطة، خلال الطقس العاصف، ضمان استمرار السفينة في الإبحار وأن يكونوا قبطان سفينتها في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار.

وبالمثل، فإن مجلس الأمن كذلك سفينة كبيرة أنيطت بها مسؤولية صون السلم والاستقرار لجميع أعضاء الأمم المتحدة. وعلى الرغم من المياه الصعبة والاضطرابات الكبيرة التي تواجهها، يجب أن تستمر هذه

السفينة العظيمة كذلك في الإبحار. وأساليب عملها هي البراغي والدسر التي تحافظ على السفينة معا وتسمح لها بمواصلة مسارها.

وعلى هذه الخلفية، أود أن أسلط الضوء على ثلاث نقاط.

أولا، من المهم الحث على زيادة مشاركة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة وكيانات الأمم المتحدة ذات الصلة على نطاق أوسع. فذلك سيمكن المجلس من اكتساب منظورات أوسع، وفي الوقت نفسه، تعزيز الشفافية. وكذلك ستوفر مشاركة هيئات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة، مثل لجنة بناء السلام، منظورات في سد الفجوة بين الأمن والتنمية في حالات ما بعد النزاع.

ثانيا، لا بد من تنسيق أفضل وأكثر فعالية من قبل المجلس وآليات الأمم المتحدة ذات الصلة مع المنظمات الإقليمية. ويمكن للمنظمات الإقليمية أن تقدم معارفها المباشرة والفروق الثقافية الدقيقة والحلول المحلية التي غالبا ما يتم تجاهلها في المناقشات الأوسع نطاقا. وإدماج منظورات الكيانات الإقليمية ودون الإقليمية يساعد المجلس على تعزيز ولايته ويزيد من قدرته على غرس السلام والاستقرار.

ثالثا، ينبغي للمجلس أن يمتنع عن تسييس القواعد وأساليب العمل المعمول بها. فأي محاولة لتسييس أساليب العمل يمكن أن تحدث انتكاسة لنزاهة المجلس. ونحث أعضاء المجلس على التصرف بمسؤولية والعمل من أجل أن يكون المجلس أكثر اتحادا.

وتحسين أساليب عمل مجلس الأمن عملية مستمرة. وينبغي لأعضاء المجلس أن يضعوا الخلافات الفردية جانبا وأن يعيدوا تأكيد التزامهم الجماعي بمقاصد الأمم المتحدة ومبادئها. ومن خلال ذلك، ستتحقق رؤية مشتركة لمجلس الأمن تكون أكثر فعالية وشمولا وشفافية وتمثيلا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة ليختنشتاين.

السيدة أوهري (ليختنشتاين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تظل الفعالية العامة لمجلس الأمن، لا سيما في هذه الأوقات التي تشهد تهديدات كبيرة للسلم والأمن الدوليين وهجمات على ميثاق الأمم المتحدة، مصدر قلق بالغ. وستواصل ليختنشتاين دعم الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس، سواء بصفتها الوطنية أو من خلال مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية، الذي نؤيد بيانه اليوم تأييدا كاملا.

إن تدفق الاتصالات بين مجلس الأمن وأعضاء الأمم المتحدة ككل أمر حاسم للوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما في المادتين 24 و 25. وتحث تلك المواد المجلس على أن يكون شفافا في مداولاته بشأن الأعضاء الذين يمثلهم. وينبغي أن تكون المشاورات بشأن الحالات التي تثير قلقا بالغا لجميع أعضاء الأمم المتحدة مثل ميانمار، كما رأينا في الشهر الماضي، مفتوحة للأعضاء. وإذا لزم الأمر، يجب استخدام تصويت إجرائي.

ويجب أيضا أن تكون المناقشات المفتوحة للمجلس مفتوحة حقا للأعضاء. وتكمن القيمة المضافة لهذه المناقشات في شموليتها وشفافيتها، ما يمكن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من تقديم مساهمات على قدم المساواة لأعضاء المجلس. ويخاطر المجلس، بممارسته العرضية المتمثلة في دعوة نخبة فقط من غير أعضاء المجلس، بإنشاء نظام ذي مستويين، الأمر الذي يتعارض مع الغرض الأساسي من الصيغة. وللحصول على بيانات وقائعية وتقييمات مستنيرة للحالات التي تهم المجلس، من المهم الاستماع إلى الخبراء المعنيين، بمن فيهم مقدمو الإحاطات من النساء والمجتمع المدني الذين قد لا يتكلمون بلغة رسمية من لغات الأمم المتحدة طالما توفرت الترجمة الشفوية. وإذا لم يتم الوفاء بمعيار الخبرة ذات الصلة، ينبغي أن يكون الأعضاء على استعداد لاستخدام تصويت إجرائي.

إن زيادة استخدام أعضاء المجلس لاجتماعات صيغة آريا أمر مرغوب فيه فقط إذا احْتُرِم الغرض الأصلي من الصيغة، ما يلفت انتباه المجلس إلى الموضوعات والأصوات غير المدروسة ولا يصرف الانتباه عن عمله أو يهيئ مناخا سلبيا. ونرحب بالممارسة الراسخة لرئاسة المجلس المتمثلة في عقد جلسات ختامية في نهاية كل شهر، ونحث الدول على اغتنام تلك الفرصة لتبادل الآراء التفاعلي مع المجلس.

وقد شارك المجلس في آلية المبادرة المتعلقة بحق النقض المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة 262/76 وأصدر تقارير خاصة في كل مناسبة من تلك المناسبات. وتعتقد ليختنشتاين أن تبادل الأفكار ووجهات النظر هذا حاسم عندما لا يستطيع المجلس أن يتصرف بسبب استخدام عضو دائم أو أكثر حق النقض. ونأمل في استجابة قوية من الجمعية العامة عقب استخدام حق النقض الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9409)، بما في ذلك النظر في نتيجة محتملة.

إن تقديم تقرير المجلس السنوي في توقيت حسن هذا العام (A/77/2) أمر جدير بالثناء. وعلى الرغم من أننا نواصل الحث على تقديم تقرير أكثر تحليلا وموضوعية، فإننا نرحب كذلك باستخدام كلمة "حق النقض" هذا العام ونقترح أن ينشئ المجلس فرعا مستقلا في التقرير السنوي لمناقشة التقارير الخاصة. ومما يبعث على الأمل أن جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بما فيها أعضاء المجلس، تحضر وتشارك في مناقشة الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي. ونأمل كذلك أن نرى تحسينات مستمرة لنظام المشاركة في القيام بالصياغة وفي تقاسم الأعباء بشكل أكثر إنصافا بين الأعضاء العشرة المنتخبين والأعضاء الخمسة الدائمين.

ولا يزال المجلس مشلولا، على الرغم من الأزمات العديدة، وغير قادر على اتخاذ إجراء بشأن العديد من التهديدات الأساسية للسلم والأمن الدوليين اليوم. وترى ليختنشتاين مجموعة متنوعة من المجالات التي يمكن أن يسهم فيها أداء المجلس وأساليب عمله الفورية في التغلب على العوائق. ونذكر جميع أعضاء المجلس بالتزاماتهم بموجب الفقرة 3 من المادة 27، التي تنص على أن يمتنع أي طرف في نزاع عن التصويت في القرارات المتخذة بموجب الفصل السادس من ميثاق الأمم المتحدة. وذلك الحكم لم يطبق وفقا لذلك، ونأمل أن نراه ينعكس بشكل أفضل في ممارسة المجلس من الآن فصاعدا.

وعلاوة على ذلك، نذكر جميع الدول التي وقعت على مدونة قواعد السلوك لمجموعة المساءلة والاتساق والشفافية بمسؤولياتها والتزاماتها. فالموقعون على المدونة يشكلون بانتظام أغلبية ميكانيكية بين أعضاء المجلس. وعلى ذلك، ينبغي أن يكون المجلس قادرا على عقد اجتماعات تهدف إلى منع أو إنهاء ارتكاب الإبادة الجماعية أو الجرائم ضد الإنسانية أو جرائم الحرب من خلال اتخاذه إجراء حاسما وفي الوقت المناسب، وينبغي ألا يكون هناك شك عندما يتعلق الأمر بالتصويت على المنتجات التي تعالج حالات الجرائم الفظيعة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل فييت نام.

السيد نغوين (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ ألبانيا على توليها رئاسة المجلس لشهر أيلول/سبتمبر، وأن أشكركم، السيد الرئيس، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

لقد برهن مجلس الأمن على أهميته المستمرة في صون السلم والأمن الدوليين، في السياق العالمي المتطور الذي يتسم بتزايد التعقيدات والتحديات. ولكن على الرغم من الجهود الجديرة بالثناء التي يبذلها مجلس الأمن لضمان استمرار العمل خلال الأوقات الصعبة، بما في ذلك خلال جائحة مرض فيروس كورونا، فإنه لم يكن على الدوام قادرا على الاضطلاع بمسؤوليته الأساسية بفعالية. ويمكن أن تكون مداولات المجلس بشأن أساليب عمله أداة هامة لتحسين أدائه. ويمكن لهذه المناقشة الحسنة التوقيت أن تضيف مزيدا من الزخم إلى الاهتمام المتجدد هذا العام بإصلاح مجلس الأمن.

وتمشيا مع سياسة فييت نام الثابتة المتمثلة في دعم الإصلاح الشامل لجعل مجلس الأمن أكثر تمثيلا وديمقراطية وشفافية وكفاءة، أود أن أسلط الضوء على النقاط التالية.

أولاً، تدعو فييت نام إلى مزيد من الوحدة والمسؤولية بين أعضاء المجلس في معالجة المسائل الملحّة للغاية المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. فهناك بلدان ومناطق في حالة نزاع أو معرضة لخطر النزاع تستحق اهتماماً أكبر من مجلس الأمن، وهو ما يمكن تأمينه على نحو أفضل من خلال تعزيز تضامن المجلس.

ثانياً، نحثّ أعضاء المجلس على أن يكونوا قدوة رائدة في الامتثال للقانون الدولي، ولا سيما احترام السيادة والسلامة الإقليمية ومبادئ عدم التدخل وحل النزاعات بالوسائل السلمية.

ثالثاً، يحتاج المجلس إلى تعزيز المزيد من الشفافية والشمولية والكفاءة. وينبغي له أن يعقد المزيد من الجلسات العلنية التي تيسر المباحثات التفاعلية وبناء توافق الآراء. وينبغي الحد ما أمكن من الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية وعقدها كاستثناءات.

ونحثّ المجلس على المشاركة والتفاعل بشكل أكبر مع الدول غير الأعضاء في المجلس والمنظمات الإقليمية ذات الصلة عند معالجة المسائل المتصلة بها. وبالإضافة إلى ذلك، يحتاج المجلس إلى مزيد من التشاور مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بشأن المسائل المتعلقة ببعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى نفس المنوال، يحتاج المجلس إلى تعزيز تنسيقه مع الجمعية العامة وكيانات الأمم المتحدة الأخرى، بما في ذلك من خلال إجراء مشاورات وتقديم تقارير بصورة أكثر انتظاماً. ويلزم أن تتاح لغير الأعضاء في المجلس إمكانية أكبر للوصول وأن يسمح لهم بالمشاركة في إعداد وثائق المجلس، بما في ذلك تقاريره السنوية المقدمة إلى الجمعية العامة.

وتأمل فييت نام، بوصفها بلداً عمل مرتين عضواً في مجلس الأمن، في أن تسفر مناقشة هذا الموضوع الهام عن نتائج ملموسة نحو جعل المجلس أكثر كفاءة وفعالية في الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين.

وتحقيقاً لتلك الغاية، سنواصل الإسهام بشكل مفيد في الجهود المشتركة لتحسين أساليب عمل المجلس، التي يلزم معالجتها كجزء من جدول الأعمال الشامل لإصلاح مجلس الأمن، إلى جانب مسائل أخرى مثل التمثيل الأكثر إنصافاً بين أعضائه.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ألمانيا.

السيد غايسلر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب ألمانيا بمبادرة ألبانيا لمناقشة أساليب عمل مجلس الأمن.

إن الشفافية والكفاءة والمساءلة في أساليب عمل مجلس الأمن ليست مسألة أسلوب، بل مسألة جوهرية. لقد اعتقدنا دائماً أن مجلس الأمن يجب أن يخضع لإصلاح عميق للوفاء بولايته في عالم سريع التغير. ويشمل ذلك تكوين المجلس فضلاً عن كيفية إدارته لأعماله. لقد أصبح إصلاح مجلس الأمن أكثر إلحاحاً منذ العدوان الروسي على أوكرانيا، الأمر الذي لا يشكل انتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل أيضاً رفضاً صارخاً من عضو دائم للوفاء بالتزامه بضمان الأداء الفعال للمجلس.

وببساطة، فإن السؤال هو ما إذا كان مجلس الأمن يستطيع أن يفي بمسؤوليته الرئيسية – صون السلام والأمن الدوليين. إننا بحاجة إلى مجلس ييسر المناقشة البناءة ويكون قادراً على اتخاذ القرارات الضرورية والجريئة لمعالجة المسائل التي نواجهها حالياً.

وأود أن أدلي بأربع نقاط في هذا الصدد:

أولاً، إن الدول غير الأعضاء في المجلس تتأثر مراراً وتكراراً تأثراً مباشراً بالحالات التي تناقش في المجلس. ولتلك الدول الأعضاء مصلحة مشروعة في إسماع صوتها. لذلك ينبغي لرئاسات مجلس الأمن أن تتيح لتلك البلدان، كلما أمكن ذلك، إمكانية المشاركة في المناقشات، وفقاً للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن.

ثانياً، ما فتئ المجلس ينسّق بشكل متزايد مع أجهزة الأمم المتحدة الأخرى ويلتمس مشورتها. ونرحّب بزيادة المشورة الخطية من لجنة بناء السلام، فضلاً عن الإحاطات التي يقدمها رئيسها إلى المجلس. ونرى تحسناً كبيراً في نوعية وأهمية المشورة المقدمة بتوجيه من كينيا، والآن من البرازيل. وينبغي أن نشجع على وجود تركيز أقوى على مشورة لجنة بناء السلام بشأن المسائل المتعلقة بمنع نشوب النزاعات، فضلاً عن التخطيط للمرحلة الانتقالية أثناء بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام أو في أعقابها مباشرة.

ثالثاً، ما زلنا نؤيد بشدة وجود مقدمي إحاطات من المجتمع المدني في المجلس، لأنهم يسهمون فيه ببصيرة ثاقبة قيمة. ولكن حمايتهم هي مهمتنا أيضاً. إن الضغط والتخويف اللذين يتعرض لهما ممثلو المجتمع المدني الذين يقدمون إحاطات للمجلس أمر لا يغتفر وهو ببساطة غير مقبول. ونحثّ المجلس وأعضاءه على أن يعززوا

بنشاط المشاركة المجدية لمقدمي الإحاطات من المجتمع المدني في جلسات المجلس، وفي الوقت نفسه، حمايتهم بفعالية.

رابعاً، تؤيد ألمانيا جميع المبادرات الرامية إلى الحد من استخدام حق النقض.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المكسيك.

السيد أروتشا أولابويناغا (المكسيك) (*تكلم بالإسبانية*): كما أكدنا من جديد خلال فترتنا كعضو منتخب في المجلس، فإن مجال أساليب العمل مجال يوجد فيه حيز حقيقي لتحسين كفاءة المجلس وفعاليته. لذلك يكتسي عمل الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، الذي تترأسونه سيدي الرئيس، أهمية حاسمة.

ويمكن أن يستفيد هذا العمل أيضاً من الدور الاستشاري للجنة بناء السلام، كما اقترح الأمين العام في تقريره خطتنا المشتركة (A/75/982). وهذا بدوره سيعزز التعاون بين الفروع الرئيسية للأمم المتحدة، تمشياً مع البيان الرئاسي S/PRST/2021/23.

ومن العناصر الحديثة الأخرى التي أسهمت في مساءلة مجلس الأمن وعززت علاقته بالجمعية العامة اتخاذ القرار 262/76 بشأن مبادرة حق النقض الذي سبق أن ذكرته وفود عديدة. ولئن كان من المؤسف أن هذه الآلية قد تم تفعيلها بالفعل مرات عديدة على الرغم من قصر عمرها، بما في ذلك حق النقض الذي مورس مؤخراً الأسبوع الماضي (انظر S/PV.9408)، فإن أهميتها تكمن في التمكين الذي تتيحه للأعضاء، ككل، للتحدث علناً عن تقاعس المجلس بشأن قضايا السلام والأمن الدوليين التي تهم الجميع، مما يعزز الالتزام بالشفافية والتمثيل الذي يفرضه ميثاق الأمم المتحدة على المجلس في الفقرة 1 من المادة 24.

لقد قلناها من قبل وسنقولها مرة أخرى: إن حق النقض لا يشجع على الوحدة أو يعزز البحث عن التفاهم المتبادل. إنه عمل سلطوي وهو مثال واضح على إساءة استخدام أسلوب العمل.

وكجهد تكميلي لقرار الجمعية العامة 262/76، نواصل إلى جانب فرنسا تعزيز المبادرة الفرنسية – المكسيكية لتقييد حق النقض طوعاً في حالات الفظائع الجماعية. وقد بلغ عدد الموقعين على المبادرة حتى الآن 106. وندعو أعضاء مجلس الأمن، بما أن الأمر يتصل مباشرة بأساليب عملهم، ولا سيما الأعضاء المنتخبين الذين لم ينضموا بعد إلى هذه المبادرة الهامة، إلى أن يفعلوا ذلك ويظهروا بذلك التزامهم بأن يكون المجلس أكثر فعالية.

وأخيراً، نكرر التأكيد على أهمية استجابة المجلس بطريقة مناسبة وفعالة للرسائل التي ترسلها إليه أي دولة عضو في الأمم المتحدة بشأن أي نزاع قد يهدد السلام والأمن الدوليين. وهناك، على وجه الخصوص، حاجة إلى تطوير ممارسة لمعالجة الحالات التي تندرج تحت الفقرة 1 من المادة 35، فضلاً عن الاتصالات الجارية بموجب المادة 51 من ميثاق الأمم المتحدة. ولا يزال من غير المقبول ألا يستجيب المجلس أو يناقش الحالات التي تلجأ فيها دولة إلى استخدام القوة دفاعاً عن النفس في مسائل يكون فيها السلام والأمن معرضان للخطر بشكل واضح. وهذا أمر خطير بشكل خاص في الحالات التي يُستند فيها إلى هذا الحكم لاستخدام القوة ضد أطراف من غير الدول، بما في ذلك في سياق مكافحة الإرهاب، بما يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة. وبالنظر إلى أن أي خرق للسلام والأمن الدوليين يثير قلق المجتمع الدولي ككل، ينبغي ضمان الشفافية والوصول الفوري من جانب جميع الدول الأعضاء إلى هذه الاتصالات.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الهند.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): أتقدم بأحر التهاني إلى ألبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر.

إن الموضوع الذي نناقشه اليوم مسألة ذات أهمية وتحظى باهتمام لدى جميع أعضاء الأمم المتحدة، لا سيما في ظل الظروف الاستثنائية الراهنة، في وقت يتطلع العالم فيه إلى المجلس لإيجاد حلول وتولي زمام القيادة. ونظرا لضيق الوقت، سأقتصر في بياني على خمس مسائل ذات أهمية رئيسية بالنسبة للهند.

أولا، يجب اختيار رؤساء الهيئات الفرعية لمجلس الأمن وتوزيع أدوار القيام بالصياغة من خلال عملية مفتوحة وشفافة وقائمة على

مشاورات شاملة، وبمنظور أكثر تكاملا. ويجب على الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس أن يحترموا توافق الآراء بين أعضاء المجلس العشرة المنتخبين بشأن رئاسة الهيئات الفرعية التي سيتولاها الأعضاء العشرة أنفسهم. إن اتخاذ الأعضاء الخمسة الدائمين في المجلس، حتى في القرن الحادي والعشرين، القرار بشأن الأدوار التي ينبغي أن تؤول في نهاية المطاف إلى الأعضاء العشرة المنتخبين إنما يعبر عن استمرار عقلية حقبة ما بعد عام 1945 التي تعود فيها الغنائم للمنتصرين. وهذا ببساطة أمر غير مقبول.

ثانيا، لا تزال أساليب عمل لجان الجزاءات التابعة لمجلس الأمن تضر بمصداقية المجلس. إن منع المقترحات الحقيقية القائمة على الأدلة لإدراج أسماء إرهابيين خاضعين لجزاءات عالمية دون تقديم أي مبرر مناسب أمر لا مسوغ له وينم عن ازدواجية الخطاب عندما يتعلق الأمر بالتزام المجلس بالتصدي لتحدي الإرهاب. ويجب أن تؤكد أساليب عمل لجان الجزاءات على الشفافية والموضوعية في الإدراج في القوائم والرفع منها وينبغي ألا تستند إلى اعتبارات سياسية.

ثالثا، إن بعض بنود جدول أعمال مجلس الأمن قد عفا عليها الزمن أو غير ذات صلة. وهناك بنود في جدول أعمال المجلس لم تجر بشأنها مناقشات منذ إنشاء الأمم المتحدة. ولذلك، هناك ما يدعو إلى بدء مناقشة بشأن استعراض قائمة البنود المعروضة على المجلس بطريقة واقعية واستشرافية، وتوفر مذكرة الرئيس S/2017/507، بشأن المسائل الإجرائية، توجيهات وافرة بشأن ذلك.

رابعا، وهو الأهم، إن مجرد إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن لن يكون كافيا أبدا لتصحيح عيبه الأساسي: افتقاره إلى الطابع التمثيلي. والاستمرار في حرمان الدول الأعضاء من جنوب الكرة الأرضية من صوت ودور في عملية صنع القرار في المجلس لا يؤدي إلا إلى التقليل من مصداقية المجلس.

خامسا، يحدد مقرر الجمعية العامة 557/62، الذي أيدته جميع الدول الأعضاء، خمس ركائز للإصلاح الشامل لمجلس الأمن – ومسألة تحسين أساليب عمله ليست سوى واحدة منها. ولذلك، ما لم نعالج المسألة برمتها، سنظل نُتّهم بتبني نهج مجزأ إزاء عيب منهجي. ومن ثم، فإننا نحتاج إلى مجلس يجسد على نحو أفضل التنوع الجغرافي والإنمائي للأمم المتحدة اليوم – مجلس تجد فيه أصوات البلدان النامية والمناطق غير الممثلة، بما في ذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية والغالبية العظمى من آسيا والمحيط الهادئ، مكانها المستحق على هذه الطاولة التي تتخذ شكل حدوة الحصان. ومن أجل ذلك، فإن توسيع عضوية المجلس في فئتي العضوية كلتيهما أمر ضروري تماما. وهي الطريقة الوحيدة لجعل تكوين المجلس وديناميات صنع القرار فيه متماشية مع الحقائق الجيوسياسية المعاصرة.

فلم يعد بوسعنا أن نختبئ وراء ستار المفاوضات الحكومية الدولية في الجمعية العامة ونواصل رفع شعارات بالإدلاء ببيانات في عملية ليس لها إطار زمني ولا نص ولا هدف محدد لتحقيقه. وإذا كانت البلدان مهتمة حقا بتعزيز مساءلة المجلس ومصداقيته، فإننا ندعوها إلى أن تدعم علنا مسارا واضحا لتحقيق هذا الإصلاح، بطريقة محددة زمنيا، من خلال العملية الوحيدة القائمة في الأمم المتحدة – وهي الانخراط في مفاوضات قائمة على نص وليس من خلال التكلم إلى بعضها بعضا أو مقاطعة بعضها بعضا، كما ظللنا نفعل على مدى العقود الثلاثة الماضية.

ومع تطور الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين، يجب على المجلس أن يتطور أيضا. ونطلب من الذين يعرقلون إحراز تقدم بشأن هذه المسألة الحيوية أن يصغوا إلى النداءات الداعية إلى إجراء إصلاح حقيقي وأن يسهموا في جعل المجلس على مستوى الغرض المنشود حقا من أجل القرن الحادي والعشرين.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرتغال.

السيدة زكرياس (البرتغال) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد البرتغال البيان الذي أدلى به ممثل النرويج باسم مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية وأود أن أضيف الملاحظات التالية بصفتي الوطنية.

تتشاطر جميع الدول الأعضاء الاعتقاد بأنه يجب إصلاح مجلس الأمن، حتى وإن لم نتفق بعد على ما ينبغي أن ينطوي عليه

الإصلاح على وجه التحديد. وفي غضون ذلك، فإن السبيل الوحيد لتحسين أداء المجلس وشرعيته – وهو شاغل تقوم عليه جميع الدعوات تقريبا لإصلاحه – هو من خلال اتخاذ التدابير الممكنة بموجب القواعد الحالية. ومبادرة حق النقض ومواصلة توحيد أحكام مذكرة الرئيس S/2017/507 مثالان جديران بالثناء على ذلك. وعلى أية حال، ينبغي للمجلس نفسه أن يسعى باستمرار إلى تعزيز شرعيته وشفافيته ومساءلته. وهذا من شأنه أن يجعل عمله أسهل، وليس أصعب. ومن شأن زيادة شفافية المجلس وجعله أكثر خضوعا للمساءلة استفادته من زيادة ثقة أصحاب المصلحة فيه، وبالتالي سيكون المجلس في وضع أفضل للاضطلاع بولايته.

إن موجز السياسات الذي قدمه الأمين العام بشأن "الخطة الجديدة للسلام" واضح في هذا الصدد، حيث يؤكد أنه إذا أضفى مجلس الأمن طابعا ديمقراطيا على إجراءاته، فإن نتائج قراراته ستكون أكثر دواما. ونتفق تماما مع التوصيات الواردة في موجز السياسات: أولا، ينبغي لأعضاء المجلس الذين ليسوا طرفا في حالة ما في منطقتهم أن يكون لهم دور أكثر نشاطا في مشاريع القرارات لمعالجتها؛ وثانيا، قبل تجديد ولاية معينة، ينبغي للمجلس أن يتشاور بشكل أكثر انتظاما مع الأطراف المعنية، مثل الدول المضيفة والمنظمات الإقليمية والبلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة؛ وثالثا، ينبغي كفالة قدر أكبر من المساءلة عن استخدام حق النقض. وفي ذلك الصدد، سيكون من المهم تضمين التقرير السنوي للمجلس المزيد من التفاصيل عن مشاريع القرارات التي لم يعتمدها المجلس، مع وصف أغراضها وأحكامها الرئيسية وبيان الأسس الإجرائية لرفضها، والتي ينبغي أن تتضمن بطبيعة الحال، عند الاقتضاء، تحليلا لاستخدام حق النقض.

ومن أجل زيادة تعزيز اتساق المجلس، فإنه سيستفيد أيضا من توثيق تعاونه مع لجنة بناء السلام. ويمكن كفالة ذلك، على سبيل المثال، من خلال الزيارات المشتركة إلى بعثات الأمم المتحدة في الميدان والتي ينبغي القيام بها على نحو أكثر تواترا.

في الختام، نكرر الاقتراح الذي قدمته مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية والذي يدعو المجلس إلى الحفاظ على الممارسة الجيدة المتمثلة في الإدلاء ببيانات صحفية بعد الجلسات المغلقة. ونشيد كذلك بعقد أول اجتماع سنوي بين رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى والرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية للنظر في التوصيات التي قدمتها الدول الأعضاء خلال المفاوضات الحكومية الدولية. وقد حان الوقت الآن لمتابعة تلك التوصيات في إطار الفريق العامل غير الرسمي، إلى جانب التوصيات الواردة في موجز مناقشة الجمعية العامة بشأن التقرير السنوي لمجلس الأمن. ويمكن بعد ذلك إدراج نتائج تلك المداولات في التقرير السنوي الصادر حديثا عن الفريق العامل غير الرسمي، وهي ممارسة جديدة نثني بخصوصها عليكم، سيدي الرئيس، وعلى أعضاء فريقكم بصفتكم رئيس الفريق العامل غير الرسمي. كما أتمنى لكم كل النجاح في رئاستكم للمجلس، سيدي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تايلند.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أهنئ ألبانيا على توليها رئاسة مجلس الأمن لشهر أيلول/سبتمبر وأن أشكركم، سيدي الرئيس، على إعطاء الأولوية لمسألة تحسين أساليب عمل المجلس في أولى جلساته على الإطلاق لهذا الشهر. ونتقدم بتهانينا أيضا إلى الولايات المتحدة على رئاستها الناجحة للمجلس في آب/أغسطس.

بينما يفكر المجتمع الدولي في أفضل السبل للتغلب على تحديات هذا الجيل وأفضل طريقة لرسم اتجاه تعددية الأطراف للأجيال المقبلة، لا يمكنه أن يتجاهل أداته الرئيسية لتحقيق كل ذلك، وهي مجلس الأمن. وفي أفضل الأوقات، يمكن لمجلس موحد وفعال أن يتفادى الكوارث الإنسانية الناجمة عن النزاع، بل وأن يمنع نشوب النزاعات أو يحلها. ولذلك، من المفيد دائما العمل من أجل مجلس أمن فعال وموحد لأن ذلك المجلس يقع في صميم المهمة الأساسية للأمم المتحدة – صون السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي – وهو ركيزة حيوية لتعددية الأطراف الفعالة.

وعلى الرغم من أن إصلاح مجلس الأمن سيشمل جوانب عديدة، فإن تحسين أساليب عمله يمكن أن يولد مكاسب سريعة محتملة ستساعد

على ضمان فعالية أكبر، وتعزز قدرا أكبر من الشفافية، وتضفي على إجراءات المجلس مزيدا من الشرعية. وهذا مكسب للجميع. ولذلك، ترحب تايلند بجهود المجلس لتنفيذ التدابير الواردة في مذكرة الرئيس S/2017/507. ونؤيد الجهود الجارية التي يبذلها الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى لضمان التنفيذ الكامل للمذكرة الرئاسية 507 وغيرها من الوثائق اللاحقة، ونرحب بتقريره السنوي الأول (انظر S/2022/1032)، الذي صدر في وقت سابق من هذا العام برئاسة ألبانيا. ويحدونا الأمل في أن تساعد الآراء المعرب عنها في مناقشة اليوم على زيادة تعزيز عمل المجلس في الاضطلاع بولايته. وفي ذلك الصدد، هناك خمس نقاط أود أن أشدد عليها.

أولا، من الضروري أن يشارك عموم أعضاء الأمم المتحدة في العملية وأن يتم إطلاعهم على عمل المجلس والتطورات ذات الصلة قدر الإمكان وبأسرع ما يمكن. والشراكات مع البلدان في المناطق المتضررة والمنظمات الإقليمية المعنية حاسمة الأهمية لتحقيق السلام عبر السلسلة بأكملها، من منع نشوب النزاعات والاستجابة لها وحلها إلى بناء السلام والتنمية المستدامة الرامية إلى توطيد السلام المستدام. وفي ذلك الصدد، يجب أن تؤخذ دائما في الحسبان أصوات وحكمة المنطقة المتضررة.

ثانيا، بما أن أغلبية بنود جدول أعمال المجلس تنطوي على حالات في البلدان النامية، ينبغي أن تحظى وجهات نظرها ومنظوراتها بأولوية عليا في مداولات المجلس. وينبغي أن يستكمل ذلك بتبادل شامل وحسن التوقيت للمعلومات عن عمل المجلس لتمكين الدول غير الأعضاء في المجلس من الإعراب عن آرائها والمشاركة بفعالية في النظر فيه.

ثالثا، ينبغي للأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة أن تعمل في تآزر لمواجهة التوترات الجغرافية السياسية الحالية والتحديات المتشابكة. وبما أن الحفاظ على السلام يجب أن يرتكز على تعزيز الأمن البشري والتنمية المستدامة، ينبغي للمجلس أن يهدف إلى زيادة تنسيقه وتعاونه وتفاعله مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة بناء السلام. وينبغي للمجلس أيضا أن يمضي قدما بآراء الجمعية وتوصياتها بشأن أساليب عمل المجلس. ودعت الدول الأعضاء، في جملة أمور، إلى مزيد من التفاعل بين الهيئتين، بما في ذلك عن طريق طلب تقرير سنوي موضوعي وتحليلي من المجلس يمكن من زيادة الشفافية والمساءلة أمام الجمعية العامة، وهو طلب لم ينفذ بعد.

رابعا، نرحب بمبادرة الرئيسين المشاركين للمفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن في نقل مدخلات الدول الأعضاء بشأن تحسين أساليب عمل المجلس من خلال مذكرة الرئيسين المشاركين والحوار المنتظم مع رئيس الفريق العامل غير الرسمي. ونأمل أن يولي المجلس الاهتمام الواجب لتنفيذها.

خامسا وأخيرا، بينما تحاول المذكرة الرئاسية 507 والعمليات ذات الصلة توحيد أساليب عمل المجلس والسماح بالمرونة لإجراء مزيد من التعديلات، ينبغي للمجلس أن يواصل العمل على اعتماد نظام داخلي دائم، من أجل زيادة القدرة على التنبؤ والشفافية في عمله.

وفي الختام، يحدونا أمل صادق في أن تمهد المكاسب التي تحققت بتحسين أساليب عمل المجلس الطريق أمام إصلاح المجلس وتوحيده وجعله أكثر فعالية في المستقبل، وبالتالي تمهيد الطريق أمام تعددية أطراف أكثر فعالية، وهو ما يخدم مصالحنا جميعا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سيراليون.

السيد جورج (سيراليون) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، اسمحوا لي أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تولي بلدكم رئاسة مجلس الأمن. وأشيد بألبانيا على تنظيم مناقشة اليوم المفتوحة. واسمحوا لي كذلك أن أشكركم، سيدي الرئيس، على إحاطتكم بصفتكم رئيسا للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى. ونشكر أيضا الولايات المتحدة على رئاستها لمجلس الأمن في شهر آب/أغسطس.

تشيد سيراليون، بوصفها عضوا جديدا في مجلس الأمن، بعمل الفريق العامل غير الرسمي في اعتماد مجموعة أولى من المؤشرات

المختارة، بهدف تعزيز الوعي وتحسين تنفيذ أساليب عمل المجلس الحالية. وسيساعد ذلك بالتأكيد في الجهود التي يبذلها الأعضاء المنتخبون السابقون والحاليون لجعل تنفيذ مذكرة الرئيس S/2017/507 قابلا للقياس.

وفيما يتعلق بمسألة أساليب عمل المجلس، أود أن أكرر موقف أفريقيا، الذي أيدته جمعية الاتحاد الأفريقي وتجسد في الطلب الذي قدمته القارة في عام 2009 إلى رئيس المفاوضات الحكومية الدولية آنذاك بشأن مسألة التمثيل العادل في مجلس الأمن وزيادة عدد أعضائه والمسائل الأخرى المتصلة بالمجلس، الوارد في الوثيقة ومرفقها الصادر في تموز/يوليه 2015، والمشار إليها أيضا باسم الوثيقة الإطارية.

ولذلك، يقترح الموقف الأفريقي، لا سيما في شكل موسع، مجلس أمن يسهل الوصول إليه ويخضع للمساءلة وأن يكون ديمقراطيا وتمثيليا وأكثر فعالية، وأن يستجيب لمطالب عصرنا. ونقر بالجهود الهامة المبذولة لتحسين أساليب عمل المجلس، ولا سيما الزيادة في عدد الجلسات العلنية والإحاطات والمناقشات المفتوحة، والمشاورات بين رئيسي الجمعية العامة ومجلس الأمن، فضلا عن الزيادة في عدد القائمين على الصياغة والمشتركين في القيام على الصياغة من أعضاء المجلس المنتخبين. وفي ذلك الصدد، كان من دواعي سرور وفدي أن يلاحظ رقْمَنة الملاحظة الرئاسية 507 في الدليل التفاعلي لأساليب عمل المجلس، الذي قدمته اليابان، والمتاح على شبكة الإنترنت، مما يساعد على زيادة الوعي بأساليب عمل المجلس. ومع ذلك، نرى أنه يلزم عمل المزيد لتحسين أساليب العمل تلك في المجالات التالية.

أولا، ينبغي لمجلس الأمن أن يعزز علاقته مع الأمانة العامة والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، بما في ذلك من خلال التفاعل المستمر والمنتظم والحسن التوقيت. وينبغي عقد اجتماعات مع البلدان المساهمة بقوات ليس عند وضع الولايات فحسب، بل أيضا عند تنفيذها، أو عندما ينظر المجلس في إجراء تغييرات في تجديد ولاية البعثة وإتمامها، أو عندما يكون هناك تدهور سريع في الحالة في الميدان. وفي هذا السياق، ينبغي للفريق العامل المعني بعمليات حفظ السلام أن يشرك البلدان المساهمة بقوات على نحو أكثر تواترا وكثافة في مداولاته، ولا سيما في المراحل المبكرة جدا من التخطيط للبعثات، وبعد ذلك طوال عملية التنفيذ برمتها.

ثانيا، ينبغي لمجلس الأمن أن يتمسك بأولوية ميثاق الأمم المتحدة واحترامه فيما يتعلق بوظائفه وسلطاته، وأن يمتنع تحقيقا لهذه الغاية عن ممارسة إجراء مناقشات رسمية أو غير رسمية والشروع فيها بشأن حالات في أي دولة عضو في الأمم المتحدة أو بشأن أي مسألة لا تشكل تهديدا للسلام والأمن الدوليين، وهو ما يتعارض مع أحكام المادة 24 من الميثاق.

ثالثا، ينبغي لمجلس الأمن أن ينشئ هيئاته الفرعية وفقا لنص وروح الميثاق، وينبغي أن تعمل تلك الهيئات بطريقة تكفل قدرتها على تقديم معلومات كافية وحسنة التوقيت عن أنشطتها لعموم أعضاء الأمم المتحدة.

رابعا، ينبغي ألا يستخدم مجلس الأمن لتحقيق الخطط السياسية الوطنية، وأن يكفل مبدأي اللاانتقائية والحياد في عمله. وينبغي أن يتقيد تقيدا صارما بالسلطات والمهام التي تمنحه إياها الدول الأعضاء بموجب الميثاق.

خامسا، ينبغي لمجلس الأمن أن ينظر بجدية وعلى نحو ملائم في تطبيق سلطاته بموجب الفصل السابع، وكملاذ أخير.

سادسا، ينبغي لمجلس الأمن أن يستخدم نظم الجزاءات على نحو ملائم وتمشيا مع الولاية العامة للمجلس. وبناء على ذلك، يجب ألا تستخدم الجزاءات بذريعة أو بهدف تحقيق الأهداف السياسية لدولة بعينها أو لقلة من الدول بدلا من مصالح المجتمع الدولي ككل.

وأخيرا، ينبغي لمجلس الأمن، وخاصة في شكل موسع، أن يضفي الطابع الرسمي على نظامه الداخلي، الذي ظل مؤقتا لأكثر من 60 عاما، بغية تحسين شفافيته وخضوعه للمساءلة.

وفي الختام، تلاحظ سيراليون أنه تم اتخاذ بعض الإجراءات المطمئنة، حيث اعتمد الفريق العامل غير الرسمي مؤخرا مذكرتين

رئاسيتين بشأن التزام دقائق الصمت (S/2023/612) وبشأن توزيع رؤساء ونواب رؤساء الهيئات الفرعية (S/2023/615). ويحدونا أمل وطيد في أن تدل تلك الإجراءات على استعداد جميع أعضاء المجلس لاعتماد أساليب عمل تمكنه من أن يكون أكثر تمثيلا وفعالية وكفاءة وشفافية وشمولا.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد لاغداميو (الفلبين) (*تكلم بالإنكليزية*): تشكر الفلبين ألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة خلال رئاستها لمجلس الأمن.

إن تعزيز كفاءة أساليب عمل المجلس سيمكنه من الاضطلاع بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين بفعالية وكفاءة.

وتتمثل الخطوة الأولى نحو تحسين أساليب عمله، أولا، في تصحيح مشكلة أساسية واحدة – وهي الافتقار إلى التمثيل في المجلس. ولذلك، ينبغي للمجلس أن يهدف إلى زيادة مشاركة غير الأعضاء في عملية صنع القرار فيه، مما يعزز زيادة الشفافية والمساءلة من جانب المجلس أمام غير الأعضاء. ونسلم بأن التوصل إلى اتفاق بشأن توسيع تكوين المجلس يطرح تحديات، ناهيك عن تعديل ميثاق الأمم المتحدة. ومع ذلك، ينبغي ألا يكون الأمر كذلك إذا أولينا عناية خاصة لإصلاح أساليب عمل المجلس وتحسينها.

ثانيا، إن إصلاح أساليب عمل مجلس الأمن ضروري لتيسير عمل المجلس على نحو أكثر كفاءة وفعالية، لا سيما في سياق توسيع عضويته وجعله أكثر تمثيلا. وينبغي لهذا الإصلاح أن يعزز المساءلة والقدرة على التنبؤ والاتساق والشفافية في عمل المجلس. ويجب أن يكون تحسين أساليب عمل المجلس، لا سيما فيما يتعلق بزيادة الشفافية والمشاركة في عمليات صنع القرار من جانب عموم الأعضاء، جزءا من اتفاق شامل بشأن إصلاح مجلس الأمن. وينبغي ألا يقتصر اتخاذ القرارات في هذا الصدد على المجلس وحده. ويتعين تحديد تدابير أو إجراءات محددة للتنفيذ.

ولئن كان مجلس الأمن لا يزال سيد إجراءاته، فإن من الأهمية بمكان أن تصبح تلك التدابير أكثر شفافية وقابلية للتنبؤ، خاصة فيما يتعلق بعمليات صنع القرار في المجلس. وذلك أمر بالغ الأهمية بالنظر إلى أن مجلس الأمن يعمل بموجب نظام داخلي مؤقت. ولا بد من أن يشارك عموم الأعضاء بنشاط في تلك العمليات بطريقة مجدية، كما هو مبين في الفقرة 1 من المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة التي تشدد على واجب المجلس المتمثل في التصرف بالنيابة عن عموم الأعضاء، وليس بطريقة رمزية أو سطحية فحسب.

وبينما يبين التقرير السنوي لمجلس الأمن التزامه بالشفافية من خلال تشاطر أنشطته ومبادراته وقراراته مع الجمعية العامة، فثمة مجال للتحسين. وعلى سبيل المثال، ينبغي تشجيع عقد المزيد من المناقشات المفتوحة لتيسير مراعاة آراء واقتراحات متنوعة من أعضاء الأمم المتحدة. ولئن كان التقرير السنوي الشامل لمجلس الأمن يعزز مساءلة المجلس، لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لضمان النظر في مدخلات الدول الأعضاء على النحو الواجب وأخذها في الاعتبار. فقرارات مجلس الأمن ملزمة لجميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهي تتطلب الامتثال في ظل سيادة القانون.

ثالثا، فيما يتعلق باستخدام حق النقض، تكرر الفلبين الإعراب عن رأيها بأن حق النقض لا مكان له في مجلس الأمن في القرن الحادي والعشرين. فاستخدام حق النقض أو التهديد باستخدامه يمكن أن يقيد المجلس عن التصرف بشأن المسائل الحيوية المتعلقة بالسلام والأمن الدوليين. ولا يزال من الممكن أن يكون حق النقض جزءا من أساليب عمل مجلس الأمن بعد إصلاحه. وسيكون من الصعب إلغاؤه. بيد أنه ينبغي أن نبذل كل جهد ممكن وأن نجد سبلا للحد من استخدامه. وإلا فإن فعالية المجلس وكفاءته ستكونان دائما تحت التهديد، لا سيما في أوقات الخصومات الجيوسياسية الكبيرة. وتنطوي ممارسة حق النقض على مستوى غير عادي من المسؤولية وينبغي ألا يُستخدم هذا الحق من دون كفالة المساءلة الواجبة. ويجب استخدام حق النقض بحكمة لتجنب فرض قيود لا مبرر لها على الولاية الأساسية لمجلس الأمن المتمثلة في صون السلام والأمن الدوليين.

أخيرا، من المهم أن يقترن إصلاح مجلس الأمن بالجهود الجارية لتنشيط الجمعية العامة، وخاصة فيما يتعلق بتعزيز دور الدول الأعضاء في المسائل التي تؤثر على السلام والأمن الدوليين.

وبينما نتصدى للتحديات المتعددة الأوجه لإصلاح مجلس الأمن، فلنواصل بحزم الالتزام بتعزيز أساليب عمله وتحسين المساءلة والنهوض بالشمولية. فتلك الإجراءات ضرورية لتجهيز المجلس حتى يتمكن من الوفاء بواجبه الأسمى المتمثل في دعم السلام والأمن العالميين بفعالية ومسؤولية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أيرلندا.

السيد مايذن (أيرلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أشكر ألبانيا، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس الأمن، وكذلك رئيس الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، على عقد هذه المناقشة المفتوحة الهامة.

أدلي بهذا البيان بالنيابة عن مجموعة الدول المتفقة في الرأي بشأن الجزاءات المحددة الأهداف، وهي: ألمانيا وأيرلندا وبلجيكا والدانمرك والسويد وسويسرا وشيلي وفنلندا وكوستاريكا وليختنشتاين والنرويج والنمسا وهولندا.

إن كفالة الشفافية والكفاءة والفعالية في عمل مجلس الأمن تنطوي على تعزيز الإجراءات العادلة والواضحة ومراعاة الأصول القانونية الواجبة في نظم جزاءات الأمم المتحدة. وتلتزم المجموعة التزاما قويا بتنفيذ نظم الجزاءات التي يفرضها مجلس الأمن بصورة فعالة. فالجزاءات المحددة الأهداف أداة هامة للتصدي للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان. ولاستخدام هذه الأداة بفعالية، ترى المجموعة أنه يجب مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين المعايير المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية الواجبة. ومسألة الأصول القانونية الواجبة ذات ثلاثة جوانب. فهي تحمي حقوق الإنسان للأفراد المستهدفين وتصون شرعية جزاءات الأمم المتحدة، كما أنها ذات أهمية أساسية لقدرة الدول الأعضاء على تنفيذ الجزاءات. ففعالية جزاءات الأمم المتحدة تقترن باحترام المعايير الدولية للأصول القانونية الواجبة، بما في ذلك ضمانات حقوق الإنسان الفردية. والأصول القانونية لا تضعف الجزاءات. بل على العكس من ذلك، إنها تقويها.

وقد استجاب مجلس الأمن للشواغل المتعلقة بمراعاة الأصول القانونية بإنشاء منصب أمين المظالم المعني بنظام الجزاءات التابع للجنة المجلس العاملة بموجب القرارات 1267 (1999) و 1989 (2011) و 2253 (2015) بشأن تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) وتنظيم القاعدة وما يرتبط بهما من أفراد وجماعات ومؤسسات وكيانات. غير أن أمين المظالم مكلف فحسب باستعراض الحالات الواردة في قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيمي داعش والقاعدة. وترحب المجموعة بإدراج إشارة إلى أمين المظالم في القرار 2653 (2022)، وهو إطار نظام الجزاءات المفروضة على هايتي، وبإشارته إلى وجود نية للنظر في الإذن لأمين المظالم بتلقي طلبات الشطب من القائمة فيما يتعلق بنظام الجزاءات هذا أيضا.

بيد أن المجموعة ترى أنه كان ينبغي تكليف أمين المظالم من البداية بتلقي الالتماسات والنظر فيها من أجل الإسهام في عملية استعراض تكفل اتباع الأصول القانونية الواجبة. وفي غياب نظام فعال ومستقل لاستعراض الإدراج في قوائم مجلس الأمن على مستوى الأمم المتحدة، بخلاف الاستعراض الذي يجريه أمين المظالم، من المرجح أن تواصل المحاكم الوطنية والإقليمية مراجعة تنفيذ قرارات الإدراج في القائمة على الصعيد الوطني. ويؤدي ذلك بالفعل إلى حالات تواجه فيها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والسلطات الأخرى صعوبة في إنفاذ قرارات الإدراج في القوائم، حيث تبين أن الأساس القانوني للقيام بذلك غير كاف. فعلى سبيل المثال، أيدت محكمة العدل التابعة للاتحاد الأوروبي، في حكمها الصادر في 20 نيسان/أبريل في قضية "المجلس ضد القذافي" قرار المحكمة العامة المتعلق بالإلغاء الجزئي لجزاءات الاتحاد الأوروبي المفروضة على إحدى السيدات، والتي جاءت تفعيلا لقرار إدراجها على قوائم جزاءات الأمم المتحدة. ويأتي ذلك في أعقاب عدد من القضايا الأخرى التي رُفعت في محاكم في شتى أنحاء العالم ضد تنفيذ جزاءات الأمم المتحدة.

وتحث المجموعة مجلس الأمن على مواصلة الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس في هذا المجال، بما في ذلك من خلال توسيع ولاية أمين المظالم لتشمل جميع نظم الجزاءات. وتكرر المجموعة تأكيدها على أنه ينبغي لمكتب أمين المظالم أن يكون قادرا على الاضطلاع بولايته بشكل مستقل ومحايد وفعال، على

النحو المنصوص عليه في القرار 2368 (2017). ولا تزال المجموعة تشعر بالقلق إزاء تقويض استقلالية المكتب بسبب مركزه التعاقدي الحالي والترتيبات المؤسسية لمكتب أمين المظالم داخل الأمانة العامة.

يجب علينا أن نواصل تحسين الآليات ذات الصلة بغية حماية سلامة قرارات مجلس الأمن وضمان عدم تعطيل التنفيذ الفعال والشامل لجزاءات الأمم المتحدة. وتعرب المجموعة عن استعدادها لدعم تلك الجهود وترحب بالفرصة التي تتيحها مناقشة اليوم المفتوحة لمناقشة مختلف السبل التي يمكن بها تحسين أساليب عمل المجلس والإجراءات القانونية الواجبة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا.

السيد شاترنوتش (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر ألبانيا على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة المهمة وأن أعرب عن تقدير سلوفاكيا لقيادتكم السديدة، سيدي الرئيس، لمداولات الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى للسنة الثانية بصفتكم رئيسا.

كما أشرتم على نحو مستصوب في المذكرة المفاهيمية (S/2023/630، المرفق)، سيدي الرئيس، هناك تناقض مفزع بين التوقعات المتعلقة بقدرة المجلس على التصدي بفعالية للعدد الكبير الحالي من الحروب والتحديات الوجودية للبشرية، من ناحية، وتزايد انعدام الثقة والانقسام وإساءة استخدام ميثاق الأمم المتحدة التي تمنع المجلس من الوفاء بتلك التوقعات، من ناحية أخرى. لقد شهدنا ذلك التشرذم في معظمه في انخفاض في الإجماع في قرارات المجلس وزيادة عامة في استخدام حق النقض، مما أعاق عمل المجلس بشأن مسائل لا تزال تشكل تحديا أساسيا للسلام والأمن الدوليين. يجب أن نحول ذلك الاتجاه المقلق إلى زخم تمس الحاجة إليه لإصلاح المجلس. في غضون ذلك، نود أن نذكر الجميع بالأهمية القصوى لآلية المساءلة عن استخدام حق النقض التي اعتمدتها الجمعية العامة في قرارها 262/76، ونحث جميع أعضاء مجلس الأمن على الانضمام إلى مدونة قواعد السلوك للمساءلة والاتساق والشفافية والمبادرة الفرنسية – المكسيكية بشأن تقييد استخدام حق النقض في حالات الفظائع الجماعية وتنفيذهما.

وبغض النظر عن المسائل المحددة التي نشأت بسبب التحديات الجيوسياسية، يود وفد بلدي أن يشدد على الحاجة إلى التنفيذ الكامل للتدابير والالتزامات القائمة المنصوص عليها في المذكرة المحدثة من الرئيس S/2017/507 والمذكرات الـ 13 اللاحقة. يجب أن يظل العمل على تحسين أساليب عمل المجلس عملية مستمرة سعيا إلى تحقيق قدر أكبر من الشفافية والشمولية والتمثيل والمساءلة.

وعلى وجه التحديد، نشجع أولا وقبل كل شيء زيادة تعزيز المشاركة الموضوعية وتشاطر المعلومات من جانب المجلس مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة بغية نشر المعلومات عن صنع القرار في المجلس وتحفيز عموم الأعضاء على دعم عمليات حفظ السلام.

ثانيا، إن مواصلة إقامة علاقات فعالة وهادفة على نحو أكبر مع لجنة بناء السلام ومجلس حقوق الإنسان والهيئات المعنية الأخرى، فضلا عن المحكمة الجنائية الدولية، حسب الاقتضاء، يمكن أن يزيد من فعالية مجلس الأمن في الاستجابة للنزاعات ويعزز دوره في منع نشوبها واستدامة السلام.

ثالثا، إن عمل الهيئات الفرعية لمجلس الأمن أمر حاسم في تنفيذ قرارات المجلس. ولذلك، ينبغي مواصلة تحسين أساليب عملها، لا سيما في الحالات التي يمكن أن تؤثر على حقوق الإنسان للأشخاص المعنيين وحقهم في مراعاة الإجراءات القانونية الواجبة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة بالنسبة للجان الجزاءات، بالنظر إلى جملة أمور منها أحكام الاستعراض القضائية للقرارات التي خضعت لها في مختلف الولايات القضائية.

رابعا، ينبغي تعزيز التفاعل والحوار بين مجلس الأمن والدول الأعضاء الأخرى، ولا سيما الدول المعنية والمتأثرة مباشرة. نعرب عن تقديرنا للتحسين الذي تم مؤخرا في تطبيق المادة 37 ونشجع على استمرار تلك الممارسة.

خامسا، يمكن للبعثات الزائرة أن تستفيد من إلقاء نظرة مباشرة على الأوضاع الهشة على أرض الواقع وإمكانية إيصال الرسائل مباشرة إلى أصحاب المصلحة الرئيسيين. وبالنظر إلى رفع قيود السفر الآن بشكل كبير، وعدم قيام أي بعثة بزيارة ميدانية في عام 2022، فإننا نحث أعضاء المجلس على إعادة النظر في هذه الممارسة.

سادسا، إن ممارسة التقييمات الشهرية لأساليب العمل خطوة في الاتجاه الصحيح. ولمزيد من الشفافية، يمكن زيادة إضفاء الطابع الرسمي على هذا الالتزام ويمكن تقييم تنفيذ أساليب العمل على النحو الواجب من جانب كل رئاسة. نأسف لانخفاض التقييمات الشهرية في عام 2022، ولكننا من ناحية أخرى نثني على ألبانيا لتقريرها السنوي الأول عن عمل الفريق العامل غير الرسمي الذي يغطي عام 2022 (انظر S/2022/1032)، ونشجع على استمرار هذه الممارسة.

أخيرا، يشجع وفد بلدي على الاستفادة من الممارسات الجيدة التي تطورت أثناء الجائحة فيما يتعلق بأسلوبين محددين للعمل – المشاركة الافتراضية لمقدمي الإحاطات، حيثما تقتضي الظروف ذلك، وتقديم بيانات خطية من غير الأعضاء في المجلس خلال المناقشات المفتوحة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): تشكر الأرجنتين ألبانيا على عقد هذه المناقشة المفتوحة بشأن موضوع نوليه أهمية بالغة على الدوام.

نظرا للطلبات المتزايدة التي يتلقاها مجلس الأمن وما يرتبط بها من توقعات، هناك حاجة متزايدة إلى الوضوح بشأن إجراءات المجلس وأساليب عمله. في هذا الصدد، فتحت مذكرة الرئيس S/2017/507 والمذكرات اللاحقة آفاقا جديدة في تناول أساليب عمل المجلس، لأنها أدوات قيمة تجسد أفضل الممارسات وتسهم في زيادة شفافية المجلس وشموليته وكفاءته. لقد أيدت الأرجنتين تاريخيا جميع الجهود الرامية إلى تحسين الشفافية والشمول والانفتاح والديمقراطية والكفاءة في عمل مجلس الأمن. وفي ذلك الصدد، نسترشد بالاقتناع بأن المجلس يمكنه، بل ينبغي له، أن يكون أكثر شفافية وديمقراطية في علاقته مع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة دون التأثير على فعالية عملية صنع القرار فيه. ولا يمكن أن يكون هناك شك في التحسينات التي أدخلت في السنوات الأخيرة على أساليب عمل هذا الجهاز بفضل مساعي ومبادرة أعضائه غير الدائمين، الذين كانوا وما زالوا، بصبر والتزام، مهندسي تلك الإنجازات.

تجدر الإشارة إلى أن الأرجنتين حثت، خلال رئاستها لمجلس الأمن في شباط/فبراير 2000، على اعتماد مذكرة من الرئيس يُدعى بموجبها أعضاء المجلس المنتخبون حديثا إلى المشاركة بصفة مراقب في المشاورات غير الرسمية خلال الشهر السابق لبدء فترة عضويتهم كأعضاء منتخبين. خلال رئاسة الأرجنتين للفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى في عامي 2013 و 2014، اعتمدت مذكرات رئاسية عديدة بشأن مواضيع مثل المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة، والحوار مع الدول غير الأعضاء في المجلس، ومشاركة أعضاء المجلس في صياغة وثائق المجلس ومسؤوليتهم الأوسع في القيام على الصياغة، من بين أمور أخرى.

وفيما يتعلق بالتقرير السنوي لمجلس الأمن المقدم إلى الجمعية العامة على وجه الخصوص، تدعو الأرجنتين إلى أن يكون أقل وصفا وأكثر تحليلا ليتسنى النظر على نطاق أوسع في عمل المجلس. وعندئذ فحسب، سيتمكن مجلس الأمن من إظهار استعداده للقيام بعمله على نحو أكثر كفاءة وشفافية وديمقراطية مع تحسين العلاقة بين الجهازين.

وتؤيد الأرجنتين إجراء تقييمات منتظمة لتنفيذ المذكرة الرئاسية 507 والمذكرات اللاحقة، وتحديد الممارسات الناجحة وأوجه القصور المحتملة، فضلا عن النظر في التعديلات اللازمة. في ذلك الصدد، ندعو الفريق العامل غير الرسمي إلى مواصلة العمل على إعداد وثيقة شاملة واحدة بغية توحيد وتبسيط جميع القرارات المتعلقة بأساليب العمل. علاوة على ذلك، فإن حوار المجلس مع الهيئات الأخرى، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو في أي مكان آخر، ضروري

للوفاء بوظائفه. ومن بين الهيئات التي نعتبرها حاسمة لوفاء المجلس بولايته لجنة بناء السلام والمحكمة الجنائية الدولية ومنظمات المساعدة الإنسانية. يضطلع مجلس الأمن بمسؤوليات عديدة، والتنسيق الفعال مع الأطراف الفاعلة الأخرى ضروري إذا أريد له أن ينهض بتلك المسؤوليات. بيد أن هذا لا يعني أنه يتعين على مجلس الأمن، المكلف بصون السلام والأمن الدوليين، أن يتولى مهام الأجهزة الأخرى.

وبينما نقر بالجهود التي بذلتها مختلف الدول الأعضاء في المنظمة في السنوات الأخيرة لتحسين أساليب العمل، لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. ومن هذا المنطلق، نرى أنه يمكن إحراز تقدم في المجالات التالية: تحسين الالتزام بالإجراءات القانونية الواجبة في لجان الجزاءات وتحسين جودة مضمون التقرير السنوي المقدم إلى الجمعية العامة وزيادة وتيرة عقد جلسات الإحاطة لغير الأعضاء في المجلس بشأن المسائل التي نوقشت في مشاورات المجلس غير الرسمية والتقليل إلى أدنى حد من عقد الجلسات المغلقة والمشاورات غير الرسمية لإفساح المجال لتنظيم المزيد من الجلسات المفتوحة وإتاحة نصوص مشاريع القرارات والبيانات الرئاسية لغير الأعضاء في الوقت المناسب.

في الختام، أود أن أؤكد أن ثقافة صنع القرار في المجلس وفعالية أدائه على المحك فيما يتعلق بتحسين أساليب عمل المجلس. ولذلك، ترحب الأرجنتين بالمناقشات البنَّاءة التي جرت بشأن هذه المسألة في إطار المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة جنوب أفريقيا.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة السنوية المفتوحة المهمة. ونعرب عن تقديرنا لكم على الإحاطة المتبصرة التي قدمتموها.

تتيح مناقشة اليوم المفتوحة فرصة أخرى لمجلس الأمن للقليل من التأمل والتفكير في أساليب عمله من خلال المناقشة المتعمقة للتطورات المتعلقة بتنفيذ المذكرة S/2017/507 وما تلاها من مذكرات رئاسية.

وعلاوة على ذلك، فإنها تتيح لجميع الدول الأعضاء الفرصة للإسهام في كيفية تحسين أساليب عمل المجلس، وهو أمر ذو أهمية، لا سيما وأن تطور الديناميات في المجلس يتطلب تكيفه وإعادة تنظيمه لجعله ملائما للغرض المنشود وفعالا ومرنا وسريع الاستجابة في التصدي للتهديدات الطويلة الأمد والناشئة للسلام والأمن الدوليين.

لقد أدت التحديات الجيوسياسية إلى ارتفاع مستوى التشرذم بين أعضاء المجلس وأخضعته للتمحيص الشديد. وكان للافتقار للوحدة بشأن بعض بنود جدول الأعمال التي نوقشت في المجلس أثر ضار على نزاهته وفعالية قراراته، لا سيما عندما يعجز عن التصرف للوفاء بولايته. وقد كشف ذلك عن الضرورة الملحة لإصلاح مجلس الأمن. وتكرر جنوب أفريقيا الإعراب عن رأيها بشأن ضرورة إجراء إصلاح شامل لمجلس الأمن، وهو أمر ضروري لكفالة أن يكون المجلس أكثر تمثيلا وإنصافا.

وتشعر جنوب أفريقيا بالتفاؤل إزاء التطورات الإيجابية المتعلقة بتقاسم الأعباء في سياق المشاركة في الصياغة. ونرحب بإيلاء الاعتبار للأعضاء المنتخبين الذين يرغبون في تقاسم العمل بشأن الملفات قيد نظر المجلس، لا سيما من لديهم معرفة بكل من المسائل المطروحة، كونهم رؤساء للهيئات الفرعية، وكذلك بالمنطقة المعنية. وفي ذلك السياق، نؤكد من جديد أن تولي رؤساء الهيئات الفرعية تلقائيا دور المشاركين في صياغة الملفات ذات الصلة أمر ضروري، إذا رغبوا في القيام بذلك. وتلك الترتيبات قيمة لتبادل وجهات النظر من أجل التوصل إلى حلول وإجراءات فعالة، مما يشهد على ضرورة إضفاء الطابع الرسمي على هذه الترتيبات.

ونؤكد أن التقاسم العادل لأعباء الملفات بين جميع أعضاء المجلس يكتسي أهمية حيوية لكفالة فعالية مجلس الأمن وشفافيته وخضوعه للمساءلة وشموله للجميع. ونأسف لأن المجلس لم يتمكن، على الرغم من المحاولات العديدة، من التوصل إلى توافق في الآراء بشأن تولي المسؤولية عن الصياغة. وبالرغم من ذلك، نشيد بالجهود الدؤوبة التي يبذلها الأعضاء المنتخبون فيما يتعلق بتلك المسألة، والتي

نأمل أن تثمر عن نتيجة إيجابية تنبثق عن المفاوضات الجارية بين الأعضاء المنتخبين والمجلس بأكمله.

بوصفنا جزءا من عموم أعضاء الأمم المتحدة ولدينا مصلحة راسخة في تحقيق الاستقرار والأمن على الصعيد العالمي، فإننا نقدر الفرصة المتاحة لنا للإسهام في مداولات المجلس وتقديم حلول ملموسة لمسائل السلام والأمن. ونلاحظ المسار التصاعدي في عدد الجلسات المفتوحة في السنوات الأخيرة. ومع ذلك، يتعين على المجلس أن ينظر في عقد المزيد من الجلسات المفتوحة بشأن ما يعالجه من حالات خاصة ببلدان بعينها للسماح لجميع أعضاء الأمم المتحدة، وتحديدا المهتمين منهم، بالإسهام في إيجاد حل للنزاع. ومن الضروري أن ينظر عموم أعضاء الأمم المتحدة في المسائل الخاصة ببلدان بعينها والمسائل المواضيعية على حد سواء دون انتقائية أو تسييس.

وعلاوة على ذلك، قد يرغب المجلس في النظر في إنشاء إطار للتواصل التفاعلي بين الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى والخبراء من عموم أعضاء الأمم المتحدة بشأن أساليب العمل. ومن شأن ذلك أن يوفر منبرا إضافيا لإجراء مناقشات متعمقة وتقديم مدخلات تتجاوز نطاق المناقشات المفتوحة السنوية.

إن الدعوات إلى تعزيز مشاركة النساء والشباب في مناقشات المجلس وجيهة، فقد ثبتت فائدة تبادل المعلومات والمعارف حول الحالة الأمنية على أرض الواقع فيما يتخذه المجلس من قرارات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للمجلس أن ينظر في مشاركة مقدمي إحاطات من الشباب، ليس في المناقشات المفتوحة السنوية المعنية بالشباب والسلام والأمن فحسب ولكن أيضا في الحالات الخاصة ببلدان بعينها للاستفادة من منظوراتهم لحالات النزاع التي يتضررون منها.

في الختام، لقد بات واضحا أنه على الرغم من أن مجلس الأمن سيد إجراءاته وله حرية اختيار ممارساته، على النحو المنصوص عليه في المادة 30 من ميثاق الأمم المتحدة، فإن أساليب عمله ذات أهمية أساسية لكفالة قدرته على الاضطلاع بمهامه اليومية على نحو يتسم بالكفاءة والشفافية والفعالية وشمول الجميع، لا سيما أن قراراته لها تأثير مباشر على عموم أعضاء الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لا يزال هناك عدد من المتكلمين المسجلين في قائمتي لهذه الجلسة. ونظرا لتأخير الوقت، أعتزم، بموافقة أعضاء المجلس، تعليق الجلسة حتى الساعة 15/00.

عُلقت الجلسة الساعة 13/05.